

نפט الخليج العربي بين جامعة الدول العربية والأطماع الاستعمارية

دراسة وثائقية

الأستاذ

الدكتور :

عبدالله بن

سراج عمر

منسي

* بكالوريوس في

التاريخ والتربية

جامعة الملك

عبدالعزیز قرع

مكة عام ١٣٩٧هـ.

- ماجستير في

الآداب، تخصص

تاريخ حديث

ومعاصر عام

١٤٠٥هـ.

- دكتوراة في التاريخ

الحديث - جامعة

أم القرى عام

١٩٩١م.

- له الكثير من

البحوث العلمية

المنشورة والمعدة

للنشر .

- يعمل الآن بجامعة

الملك عبدالعزیز

- كلية الآداب.

المدخل :

كانت أهمية الخليج العربي مقتصورة على اعتباره طريقاً مهماً لربط أوروبا بالشرق الأقصى؛ إلا أنه مع بداية القرن (الرابع عشر الهجري) العشرين الميلادي أصبحت له أهمية تفوق أهميته الأولى ، وذلك عندما اكتشف النفط في جنوب فارس ، وتأسست شركة النفط الأنجلوفارسية APOC التي كانت بريطانيا تمتلك أغلب أسهمها .

كان من نتائج الحرب العالمية الأولى تقرير مبدأ الانتداب الذي أقر سياسة الباب المفتوح التي كانت من أسس سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبذلك أتيح للشركات الأمريكية فرصة وضع قدم لها في منطقة الخليج العربية عندما أعيد توزيع أسهم شركة النفط التركية في عام ١٩٢٧م ، فصار لشركتي ستاندارد أويل أوف نيوجرسي وسوكوني موبيل ٧٥ و ٢٧٪ من أسهم هذه الشركة على قدم المساواة مع الشركة الأنجلوفارسية وشركة شل الهولندية البريطانية والشركة الفرنسية للنفط .

الدرجعة

ربيع الأول - جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ

أبريل - يوليو ٢٠٠٧م

السنة العاشرة

العددان : السابع والثامن والثلاثون

ورأت بريطانيا في الوجود الأمريكي في الخليج منافساً خطراً على نفوذها، خصوصاً وقد حصلت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (SOCAL) على امتياز النفط في البحرين، وتأسست شركة نفط البحرين (BAPCO) في عام ١٩٣٠م على أن تسجل في كندا . وعندما أنشئت شركة الخليج الأمريكية في أكتوبر ١٩٢٧م ، التي تنافست مع شركة النفط الأنجلوفاخرسية ، تم الاتفاق بين الشركتين على اشتراكهما مناصفة في الحصول على امتياز نفط الكويت ، وتم تأسيس الشركة المشتركة في عام ١٩٣٤م باسم شركة نفط الكويت (KOC) .

وعندما أخفقت السياسة البريطانية في الحصول منفردة على امتيازات النفط في البحرين والكويت، قررت الانفراد بالامتيازات في قطر وإمارات الساحل ومسقط وعمان . وبالرغم من خروج بريطانيا من الحرب العالمية الثانية منتصرة عسكرياً ؛ إلا أن الحرب كبدها خسائر كبيرة ، مما جعلها تسعى إلى دعم اقتصادها بالسيطرة على أكبر قدر من حقول النفط التي لم تكن قد استغلت بعد في الخليج العربي ، والحد من نشاط الشركات الأمريكية في هذا المجال ؛ إلا أن الشركات البريطانية لم تستطع الصمود أمام التيار الجارف للاستثمارات الأمريكية الذي اندفع نحو استغلال نفط الرصيف القاري لإمارات الخليج العربية ، كما حصلت شركة غربي المحيط الهادي الأمريكية وشركة الزيت الأمريكية المستقلة في عام ١٩٤٩م على امتياز المنطقة المحايدة الواقعة بين المملكة العربية السعودية والكويت (*) .

وإلى جانب المنافسة التي شهدتها بريطانيا بشأن نفط الخليج من قبل الشركات

(*) لمزيد من التفاصيل عن احتكار الشركات الأمريكية والبريطانية لبتترول منطقة الخليج والعراق يُراجع : د. أبو الفتوح رضوان - القومية العربية (النهضة العامة للكتب والأجهزة العلمية، القاهرة ط٤، ١٩٦٩م) ص ٩٨-٩٩، وتفاصيل عن بترول الدول العربية في تلك الفترة المبكرة يُنظر : محمد جواد العبوسي - البترول في البلاد العربية - القاهرة ، ١٩٥٥م .

الأمريكية، ظهر تحدٍ من نوع آخر وخاصة بعد ظهور حركة مصدق في إيران عام ١٩٥١م والدعوة إلى حق الشعوب في استغلال ثرواتها، ومع إصدار الأمم المتحدة في عام ١٩٥٢م لقرارها الأول بشأن حق كل قطر في موارده الطبيعية، في ظل كل هذه التداعيات ظهر الوعي الشعبي والرسمي لدى عدد من الشعوب والحكومات في منطقة الخليج من أجل الحصول على امتيازات أفضل في استثمار ثرواتها النفطية. وبالإضافة إلى كل ما سبق ظهر تحدٍ آخر في وجه السياسة البريطانية في المنطقة وتمثل ذلك التحدي في دخول جامعة الدول العربية حلبة الصراع لا من أجل الحصول على حصة من بترول الخليج، بل من أجل الحصول على مزايا بشأن الاستفادة من هذه الثروة النفطية لصالح الدول العربية في الخليج وغيرها. ومن هذا المنطلق نتناول هذا الموضوع من محاور عدة منها:

- الجامعة العربية والتدخل لمنع وصول النفط إلى إسرائيل.
- الجامعة العربية ومحاولة وضع نفط الخليج في خدمة القضايا العربية.
- بعثة الجامعة العربية إلى إمارات الخليج.

لم يخف على أحد أن قيام جامعة الدول العربية قد جاء في ظل ظروف دولية انقسم فيها العالم إلى معسكرين يحاول كل معسكر الوصول إلى أهدافه ومصالحه وبطبيعة الحال كانت الدول العربية محل تنافس وصراع في تلك الظروف، كما كانت مشيخات الخليج العربية تترزح تحت الاحتلال أو قل الحماية - البريطانية - مما جعل جامعة الدول العربية تشعر بمسؤولياتها تجاه هذه المنطقة المهمة من الوطن العربي. وإذا كانت جامعة الدول العربية قد اهتمت بمنطقة الخليج العربية ومشيخاتها من أجل حصول هذه المشيخات على الاستقلال والتحرر من النفوذ الأجنبي (البريطاني) فقد اهتمت أيضاً بالمنطقة بسبب ما تتجه هذه المنطقة من نفط، ويرجع هذا الاهتمام بالنفط الخليجي إلى دافعين: أولاً، ولأنها كانت تملك نفطاً

والدافع الأول إحكام تنفيذ خطة العالم العربي لمقاطعة إسرائيل ، وبالتالي الحرص على عدم وصول بترول الخليج إلى هذه الدولة التي اغتصبت أرضاً عربية . والدافع الثاني هو جعل مشيخات الخليج المنتجة للنفط هي المستفيدة الأولى وليست الشركات أو الدول الأجنبية التي تبحث عن البترول، وتقوم بإنتاجه وتسويقه. وبالنظر إلى هذين الدافعين أو السببين اللذين من أجلهما مضت جامعة الدول العربية في طريقها من أجل مصالح الدول العربية كافة ودول الخليج العربية خاصة، يمكن القول إن الجامعة حينما وضعت هذين السببين نصب عينها كانت تضع في اعتبارها أمراً مهماً وحيوياً وهو ربط منطقة الخليج بشقيقاتها في الجامعة العربية وإعطائها شعوراً بأن ما تواجهه من سيطرة استعمارية وتكالب على ثرواتها ليس ببعيد عن اهتمام هذه الهيئة الإقليمية التي حملت على عاتقها العمل على تحرير بقية المنطقة العربية من الاحتلال، من خلال ربط مصير هذه المنطقة بمصير القضايا العربية الكبرى. وليس أدل على ذلك من أن دول الخليج العربية حينما حصلت على استقلالها كانت حريصة على الانضمام إلى جامعة الدول العربية؛ لتؤكد على أن مصير هذه المنطقة هو جزء من مصير الأمة العربية بأسرها.

الجامعة العربية والتدخل لمنع وصول النفط إلى إسرائيل :

من الأمور التي دعت إليها جامعة الدول العربية عقب قيام دولة إسرائيل هو المقاطعة العربية لإسرائيل، وتعني المقاطعة محاصرة إسرائيل اقتصادياً، ومنع إمدادها بالموارد الاقتصادية الحيوية ويأتي في مقدمتها البترول، وحيث إن بترول الخليج العربي كان تحت السيطرة الأجنبية وخاصة الأمريكية والبريطانية، فكان لزاماً على الجامعة العربية أن تتحرك في اتجاه المنطقة حتى تحل بين إسرائيل وبترول الخليج، وقد جاءت أولى إشارات الاهتمام العربي بهذا الموضوع فيما أعلنته بعض وكالات الأنباء العربية، حيث أشارت أن عبدالرحمن عزام الأمين العام لجامعة

الدول العربية سوف يبلغ الدول العربية بالتوصيات التي اتخذتها اللجنة السياسية في اجتماعها الأخير وسوف يطلب منهم تنفيذها . وكان القرار بشأن منع إمدادات النفط عن إسرائيل ، وأنه سوف ينفذ بدقة من جانب الدول العربية المنتجة للنفط (ويقصد بها دول الخليج العربية) وكذلك الأقطار الإسلامية التي تنتج البترول ، فإنه سوف يطلب منها هي الأخرى أن تتضمن إلى الدول العربية في هذا الإجراء ، وسوف تجري اتصالات مع إيران والبحرين لتحقيق هذا الهدف . وكان القرار الذي أصدرته اللجنة السياسية، والذي أشارت إليه وكالة الأنباء العربية، ينص على أن اللجنة السياسية توصي كل الدول الأعضاء بتطبيق إجراءات حظر نقل البترول إلى إسرائيل على أن تطبق هذه الإجراءات على شركات البترول وناقلات البترول مع إحكام السيطرة ، بحيث يمكن ضمان عدم وصول أي نفط إلى إسرائيل بطريق مباشر أو غير مباشر بعد مغادرة الأراضي المنتجة للبترول ومن المرور في مياهها الإقليمية، ودعوة كل الشعوب العربية لزيادة التشدد في تنفيذ مقاطعة إسرائيل . وقد كلفت اللجنة السياسية الأمانة العامة للجامعة العربية للسعي للحصول على مساندة الدول العربية غير الأعضاء (دول الخليج) والدول الأخرى الصديقة في تنفيذ حظر البترول، وبالإضافة إلى ذلك قررت اللجنة السياسية تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة مسألة البترول برمتها فيما يتصل بالمقاطعة والسياسة الدولية بوجه عام^(١) . وترجع التوصيات التي اتخذتها اللجنة السياسية وأعلنتها تعبيراً عن مساندة

(١) الوثائق البريطانية الخاصة بالجامعة العربية والمنشورة بعنوان :

Burdett, Anita (ed): The Arab League "British Documentary Sources" 1943-1963 -

(Archive ed. 1995). Vol.7 (7.19).

من الإسكندرية "سيرالف ستيفنسون السفير البريطاني في مصر" إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٥٧٨ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٥١م، ٢٢/١٠/١٩٥١ - ٢٧/٢/١٩٥١

الجامعة العربية الكاملة لموقف مصر نحو قرار مجلس الأمن الذي أدان حظر مرور السفن التي تحمل مواد إلى إسرائيل ، وأعلنت اللجنة السياسية أن قرار مجلس الأمن يتعارض مع الحق في الدفاع عن النفس ، وأن تدخله في السياسة الداخلية لدولة ما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ولا يخدم السلام ، وأعلنت اللجنة السياسية أن تفاضي إسرائيل بإصرار عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين العرب إلى ديارهم ، واستمرار الهجرة اليهودية غير المحددة والتسلح على نطاق واسع يعتبر تهديداً لأمن الشرق الأوسط ، ولذلك فإن اللجنة السياسية تدعو الحكومات العربية لاتخاذ خطوات لحماية أمنها، ومن تلك الخطوات - بطبيعة الحال - ما دعت إليه الجامعة وهو المقاطعة.

وكانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد اتخذت القرار الثاني الذي ينص على أن الدول الأعضاء تؤكد الاستمرار في القيود المفروضة على الشركات والناقلات والسفن ، وسوف تكثف الإجراءات لمنع وصول البترول لإسرائيل من الأراضي العربية أو عبر المياه الإقليمية العربية^(١).

كما كلفت اللجنة السياسية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ببذل كل الجهود لإقناع الدول العربية غير الأعضاء بمنع تدفق النفط إلى إسرائيل ، ونظراً لأهمية البترول في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعرب فسوف تكلف لجنة بدراسة مفصلة للموضوعات المتصلة بالنفط .

وكان محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر قد أبلغ في وقت مبكر جامعة

(١) جامعة الدول العربية - الأمانة العامة مضابط جلسات دوري الاجتماعية العادية التاسع عشر والعشرين لمجلس الجامعة العربية ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٢هـ / ٧ سبتمبر ١٩٥٣م ١٤ صفر - ٢٥ رجب ١٣٧٣هـ - ٢٣/١٠/١٩٥٣م - ٣٠/٣/١٩٥٤م).

الدول العربية بقرار الحكومة المصرية بعدم تنفيذ قرار مجلس الأمن مشيراً إلى أن الكثير من القرارات الأخرى كان يجب تنفيذها أولاً من جانب إسرائيل وهي القرارات الكثيرة الخاصة بفلسطين . وقد أشار مراسل التايمز Times بالقاهرة إلى أن مصر تحظى بالمساندة الكاملة من الدول العربية في عدم الانصياع لقرار مجلس الأمن مما كان له أثره في الإصرار على الحيلولة دون استخدام أو تشغيل مصافي النفط في حيفا . وقد وضعت خطط لضمان ألا يذهب أي نفط في المستقبل عن طريق خطوط البترول الجديدة على طول ساحل البحر المتوسط إلى حيفا ، وفي النية تكوين لجنة فرعية للنفط تابعة للجامعة العربية حسب قول الأمين العام للجامعة العربية لضمان ما إذا كان من الممكن عدم استخدام نفط الجامعة العربية يتعارض مع الأهداف السياسية العربية ، وهذا ينذر في رأي مراسل التايمز بكثير من المتاعب لشركات النفط . إن التسليح من قبل إسرائيل ، غير ما قيله قائلها ، قد علق أحد المندوبين العرب قائلاً : إن المسألة تتصل أساساً بتأكيد أمرين : أولهما : أن العرب لن يقبلوا أن يفرض عليهم مساعدة إسرائيل التي كانوا مقتنعين أنها عدوهم ، وثانيهما : أن الدول العربية سوف تحاول أن تضمن أن نفطها لن يتم تكريره بعد الآن في حيفا . وقد اهتمت المناقشة الرئيسة بالحصول على تعهدات من شركات النفط بأنها لن ترسل نفطاً إلى حيفا ، وكانت شركة النفط العربية الأمريكية أرامكو قد سبق لها وأعطت مثل هذا الوعد ، وقد رؤي أن الاستمرار في السيطرة على شحنات النفط عبر قناة السويس ضروري لمنع البترول القادم من البحرين والكويت، وربما من إيران ، ويستطرد مندوب التايمز قائلاً : إن هناك شعوراً كبيراً بالمرارة نحو قرار مجلس الأمن الذي صدر بإيعاز من بريطانيا ، مع أن الدول العربية تعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تورطت في هذا القرار ، وهناك

اقتناع عام بأن القيود المفروضة على الملاحة في قناة السويس ليست هي صلب الموضوع المهم في نظر الدول الراغبة في فتح مصافي النفط لمساعدة إسرائيل^(١). يتضح هذا الموقف من رسالة وزارة الخارجية إلى المقيم البريطاني في البحرين، حيث ذكرت وزارة الخارجية البريطانية بأنه استناداً إلى دعوة الدول العربية غير الأعضاء في الجامعة العربية للتعهد بمنع النفط عن إسرائيل، فإن الجامعة العربية قد توجه دعوات مباشرة إلى حكام الكويت والبحرين وقطر، وبذلك فإن تصرف الجامعة العربية يعتبر محاولة لكسب مساندة دول الخليج للقضية العربية في حصار إسرائيل، وترى وزارة الخارجية أنه بقدر معلوماتها، فإن حكام الخليج كانوا في الماضي قليلي التأثير بسياسات الجامعة العربية، وأن ذلك يرجع إلى تمسك الشيوخ بنظام الحكم الأبوي (القبلي) وهو النظام الذي حمى دولهم من الآثار السيئة للسياسات القومية العربية، ومع ذلك فإن سياسات الجامعة العربية الحالية تؤكد على وجود خلاف بين الدول العربية والحكومة البريطانية بطريقة تؤثر بشكل مباشر على دول الخليج العربية، وهذه الدول قد تجد من الصعب عليها أن تقف موقف عدم الاهتمام بالكامل، ولذلك فقد طلبت الخارجية البريطانية من المقيم في البحرين إبلاغها عن أي بادرة تخص ردود أفعال قد تثيرها سياسة الجامعة العربية سواء على الحكام أو على الشعب في دول الخليج بوجه عام^(٢).

(١) الوثائق البريطانية - تقرير من مراسل جريدة التايمز في القاهرة بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥١م عن (الجامعة العربية تساند مصر وإجراءات منع البترول عن حيفا).

Burdett Op. Cit Vol. 7 (7.10).

(٢) الوثائق البريطانية - من وزارة الخارجية البريطانية إلى البحرين من "بيلي" بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٥١م.

Burdett: I Bid Vol.7 (7.19).

وبناءً على خطاب الخارجية البريطانية أبلغ المقيم السياسي البريطاني في البحرين الوكالة السياسية في كل من الكويت والبحرين بقرار الجامعة العربية دعوة الأقطار العربية التي ليست أعضاء بها (أي دول الخليج) للتعهد بمنع النفط عن إسرائيل، وأنه بناءً على ذلك فإنه من الممكن توجيه نداءات مباشرة إلى حكام الكويت والبحرين وقطر، ولذلك طلب المقيم من كل من الوكيلين إثارة هذه المسألة مع كل من حاكم الكويت وحاكم البحرين، والتأكد من أن هذا الاتصال من جانب الجامعة العربية سوف يحوله الحاكم إلى الوكيل السياسي طالما أن مسئولية بريطانية في إدارة علاقاته الدولية تتضمن بوضوح المسئولية عن علاقاته مع أية منظمة دولية مثل الجامعة العربية ، وقد طلب المقيم من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الحصول على تقرير فوري عن أي ردود أفعال تثيرها هذه السياسة الجديدة للجامعة العربية سواء على الحاكم أو على رعاياه ، كما طلب الشيء نفسه من المسؤول السياسي في قطر^(١) .

في الوقت نفسه أبلغ سير رالف ستيفنسون Stephenson السفير البريطاني في مصر وزارة الخارجية البريطانية بما علمه من بعض الصحف أن الجامعة العربية سوف ترسل وفداً إلى الكويت والبحرين وإيران لعمل اتصالات مع السلطات المحلية المسئولة هناك، وتشرح مسألة البترول العربي على ضوء قرار مجلس الأمن ضد مصر، وهدف الجامعة العربية، وهو منع وصول النفط إلى إسرائيل طبقاً للقرار الأخير للجنة السياسية بالجامعة العربية^(٢) .

(١) من المقيم البريطاني في البحرين إلى الوكالة السياسية في كل من الكويت والبحرين بتاريخ

٢٠ سبتمبر ١٩٥١م ورقم ١٨/١٠٦٦ . Burdett: I Bid Vol.7 (7.19).

(٢) من السفير البريطاني (الإسكندرية) إلى وزارة الخارجية البريطانية - لندن برقم ٦١٢ وتاريخ

٢ سبتمبر ١٩٥٢م Ibid. (7.10)

وبناءً على ذلك قام الوكيل السياسي بإبلاغ حاكم الكويت بأنه طالما أن العلاقات الخارجية لدولته كانت في أيدي الحكومة البريطانية، فإن الأخيرة ترغب في أن تبلغ عن أي اتصال تقوم به الجامعة العربية حول مسألة مرور النفط في قناة السويس فلم يرد الحاكم على الوكيل الرسمي^(١).

وطلبت وزارة الخارجية البريطانية من سفارتها بالقاهرة بأنه إذا تم تعيين وفد عربي، وطلبت الجامعة العربية تأشيرات دخول للكويت والبحرين من خلال الموظفين القنصليين البريطانيين فيجب إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية فوراً^(٢).

وبناءً عليه فقد طلبت وزارة الخارجية من المقيم السياسي في البحرين أنه عندما تكتب الجامعة العربية مباشرةً إلى حكام الكويت والبحرين تطلب موافقتهم على استقبال وفد الجامعة العربية، فإن على الحكام أن يستشيروا الوكلاء السياسيين قبل الرد، وأضافت الخارجية البريطانية بأنها لا ترغب في تشجيع الجامعة العربية على الاهتمام بدول الخليج، ويجب إبقاء الوفد (وفد الجامعة العربية) بعيداً إن أمكن، ولذلك فإنه عندما يتم تلقي طلب من الجامعة العربية فإن على المقيم البريطاني أن ينصح حكام الخليج بالرد من خلال الحكومة البريطانية بأنه ما دام الأمر يتصل بعلاقاتها الخارجية التي تتولاها الحكومة البريطانية، فإنهم يأسفون؛ لأنهم ليسوا في وضع يمكنهم من مناقشة الأمر، وأضافت الخارجية البريطانية بأنه من المحتمل أن يكون حكام الخليج غير متحمسين لإغضاب المشاعر

(١) من الوكيل السياسي بالكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٢٠٢ وتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٥١م وإلى المقيم السياسي في البحرين بالبرقية رقم ١٥٩ وتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٥١م Ibid.
(٢) من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية بالإسكندرية برقم ٩١٥ وتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥١م Ibid. (6.10)

العربية برفض استقبال وفد الجامعة العربية، وأنه عندما تستشار الحكومة البريطانية فقد تشعر بأنها مضطرة هي أيضاً للموافقة على استقبال الوفد، وعندئذ فإن بريطانيا ترى أنه يجب إبلاغ جامعة الدول العربية بأنه طالما أن الحكومة البريطانية هي المسؤولة عن العلاقات الخارجية لدول الخليج، فإن المقابلات أو اللقاءات بين أعضاء وفد الجامعة العربية وحكام الخليج يجب أن يتم ترتيبها بواسطة الوكيل السياسي وتعقد في وجوده^(١).

وصار المقيم السياسي بالبحرين يرى أنه إذا كان حاكم الكويت يرغب في استقبال وفد الجامعة العربية، فإنه يقترح عدم بذل أية محاولة لثنيه ولكن يجب أن يتأكد المسؤول البريطاني من أن الوكيل السياسي سوف يبلغ بكل المناقشات وسوف يستشار بشأن الرد الأخير من جانب الحاكم.

وهكذا نلاحظ أن بريطانيا كانت حريصة على أن تكون تحركات وفد الجامعة العربية تحت مرمى ومسمع ممثلها في الخليج وهذا بدوره سيجعلها على استعداد تام للتعامل مع أي قرار قد يتخذ بشأن البترول والشركات البريطانية العاملة في هذا المجال أو أي قرار قد يضر بالمصالح البريطانية.

جامعة الدول العربية ومحاولة وضع نفط الخليج في خدمة القضايا العربية:

عقدت لجنة البترول بالجامعة العربية جلسة بتاريخ الثلاثاء من شهر شوال ١٣٧١هـ ١٧ يونيو (حزيران) ١٩٥١م، ووضعت توصيات، وقررت أن تكون أبحاث اللجنة سرية، وكذلك توصياتها، من أجل ضمان تحقيق الغاية من هذه التوصيات.

وقدمت لجنة البترول توصياتها لأعضاء اللجنة السياسية في اجتماعها من الأربعا

(١) برفقة بالشفرة وبالحقيبة السرية من وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسي في

البحرين برقم ٥١٦ وتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥١م . Ibid . Vol 7(7.10) Burdett; op. Cit.,

إلى الخميس من المحرم ١٣٧٣هـ ٢ إلى ٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٣م لبحثها واتخاذ
توصية بشأنها لرفعها إلى مجلس الجامعة العربية^(١).

وقد تضمنت توصيات لجنة البترول المرفوعة إلى اللجنة السياسية :

١ - أن تحذو جميع الدول العربية حذو حكومتي المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية في اتخاذ الإجراءات الفعالة لعدم تسرب النفط إلى إسرائيل ، واتخاذ التعهدات الكافية على الشركات المنتجة والمصدرة بضرورة مراعاة ذلك .

٢ - تقوم حكومات الدول العربية بالاتصال بالطرق الدبلوماسية بالإمارات العربية في الخليج للعمل على منع وصول البترول الناتج من أراضيها إلى إسرائيل أسوة بما هو معمول به في المملكتين السعودية والعراقية .

٢- السعي لدى الشركات التي لها حقوق استغلال النفط لعدم تموين إسرائيل بالمواد البترولية من مصادرها الأخرى، بالإضافة إلى ما هو مفهوم من عدم تصدير النفط الناتج من البلاد العربية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى إسرائيل .

٤ - إيفاد بعثة عربية إلى بلاد الإمارات العربية للتعرف إلى الحالة النفطية فيها .

أ - مكافحة طرق تهريب النفط المصدر من الدول الأعضاء بالحامعة أو المارة بها .

ب - مراقبة الناقلات ومتابعة خطوط سيرها بالاستعانة بالبعثات العربية في الخارج.

ج - الحصول على تعهدات من الجهات المستوردة، ومن الناقلات بإيصال

الشحنات إلى المكان المصرح به في بيانات الشحنة .

(١) جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - مذكرة بتاريخ ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٣م من الأمين العام بالنيابة (أحمد الشقيري) إلى مجلس جامعة الدول العربية عن توصيات لجنة البترول

(c) (20/20/20) Ibid. Vol 7(7-10)

د - تبادل المعلومات بين الدوائر المختصة في الدول الأعضاء عن حركات

وتمويل التهريب التي قد تضبط في أي منها ، بمقتضى شعبة استخباراتية مشتركة -

هـ - اتخاذ سياسات نفطية عامة للدول العربية وذلك :

أ - بإنشاء مكتب دائم بالأمانة العامة باسم مكتب النفط تكون مهمته تنسيق

الإحصاءات ، ومكافحة التهريب ، وتسهيل تمويل الدول الأعضاء بالنفط ،

وتتظيم إحصاءات عن إنتاج النفط في الدول العربية وعن شركات الامتياز

ومقدار الاستهلاك من النفط في كل بلد عربي .

ب - إنشاء معامل تكرير جديدة أو توسيع المعامل الحالية ، وإنشاء شركات

عربية قوية لتوزيع البترول .

ج - دراسة اتفاقيات النفط وعقود الامتياز المبرمة بين الدول الأعضاء وبين

شركات النفط^(١) .

وقد قامت اللجنة السياسية ببحث توصيات لجنة النفط ، وأقرتها وأدخلت عليها

بعض التعديلات ، ووافق أعضاء اللجنة السياسية على التوصيات بعد التعديل^(٢) .

وتم إنشاء المكتب الدائم للبترول في شهر يوليو ١٩٥٤م ، وكان أول ما عني به

تنسيق السياسة للدول العربية وتوحيدها وتوجيهها وجهة واحدة .

وقد وضع المكتب مشروع خطة للعمل على تنسيق السياسة البترولية وذلك

على النحو التالي :

(١) وثائق جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - الإدارة السياسية - لجنة البترول - توصيات

لجنة البترول المرفوعة إلى اللجنة السياسية .

(٢) جامعة الدول العربية - الأمانة العامة : مضابط جلسات دوري الاجتماعين العاديين التاسع

عشر والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية في ٧ مارس (آذار) ١٩٥٣م و ٢٣ أكتوبر (تشرين)

١٩٥٣م إلى ٣٠ مارس (آذار) ١٩٥٤م .

- أولاً : تنسيق السياسة النفطية لدى الجامعة العربية، وذلك بالوسائل التالية :
- ١ - دراسة تراخيص البحث وعقود الاستغلال والمسائل القانونية المتعلقة بالموضوع في كل دولة عربية ، والعمل على توحيد أسسها بقدر الإمكان مع مراعاة الظروف الخاصة بكل عضو .
 - ٢ - دراسة اللوائح الخاصة بالمحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها .
 - ٣ - تبادل الموظفين القائمين بأعمال الرقابة في كل دولة عربية بقصد تحسين الرقابة والاستفادة من تبادل الخبرات .
 - ٤ - دراسة الصناعات المتعلقة بالبتروال التي يمكن إنشاؤها وإنجاحها في الدول الأعضاء .
 - ٥ - رسم سياسة للاكتفاء الذاتي للدول الأعضاء فيما يختص بالمشتقات النفطية المختلفة والمنتجات التي تعتمد على النفط كمادة أولية لها .
- ثانياً : دراسة وسائل الاستفادة من وجود النفط في البلاد العربية في المجال السياسي وذلك بالوسائل التالية :
- ١ - وضع نظام محكم لرقابة تصدير هذه المادة الإستراتيجية والعمل على عدم وصولها إلى الدول المعادية .
 - ٢ - وضع نظام خاص لتصاريج التصدير بهدف الحصول على الأموال الأجنبية التي تحتاج إليها الدول العربية .
 - ٣ - دراسة إمكان أن يستبدل بالنفط منتجات وإمكانات صناعية تحتاجها البلاد العربية من البلاد الأخرى .
- ثالثاً : تعريب الصناعات النفطية وذلك بالوسائل التالية :
- ١ - وضع نظام لتشجيع استخدام الموظفين والعمال العرب لجميع فروع صناعة النفط .

٢ - وضع نظام للاستفادة من الخبراء الأجانب في تدريب وإعداد الموظفين العرب .
٣ - البحث عن إمكان اشتراك الدول العربية المنتجة للنفط بجزء بسيط من دخلها لإنشاء معامل أبحاث للنفط لتشجيع البحث العلمي في هذا الفرع وإعانة المعامل المهمة بشؤونها .

رابعاً : حماية حقوق العمال والموظفين بصناعة النفط وذلك بواسطة :
١ - دراسة وسائل الأمان والوقاية الخاصة لهذه الصناعة والتوصية بمراعاتها .
٢ - استصدار القوانين الخاصة بشؤون الموظفين والعمال والمستخدمين في صناعة النفط للمحافظة على حقوقهم .
خامساً : مقترحات أخرى :

١ - دعوة البلاد العربية المنتجة للنفط التي ليست عضواً بجامعة الدول العربية (أي دول الخليج العربية) لحضور اجتماعات لجنة خبراء النفط بصفتهن مراقبين لتبادل المعلومات النفطية للمصالح العربية المشتركة .
٢ - إنشاء قسم خاص بالنفط في معهد البحوث والدراسات العربية لتدريس صناعة النفط ولتنمية الثقافة النفطية في البلاد العربية (١) .
وقد قام أحمد الشقيري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية بتزويد السفارة البريطانية في القاهرة ببعض المعلومات التي مؤداها أن لجنة النفط بجامعة الدول العربية قد أنشئت طبقاً لقرار اتخذته اللجنة السياسية في اجتماعها بالإسكندرية في عام ١٩٥١م ، وهدفها التوصية بتنسيق السياسة البترولية ومع ذلك

(١) الأمانة العامة - جامعة الدول العربية : مذكرة من الأمين العام عبدالخالق حسونة بتاريخ ٩ فبراير (شباط) ١٩٥٥م إلى مجلس جامعة الدول العربية بشأن قرارات المجلس الاقتصادي عن شئون إسرائيل .

كانت السفارة البريطانية ترى أنها لم تبحث إلا الإجراءات لمنع وصول البترول الخام إلى إسرائيل وأنها قد اجتمعت مرتين، وأن كل الأعضاء في الجامعة العربية ممثلون في اللجنة ولكن إدارة شؤونها يقوم بها مندوبو الأقطار المنتجة للنفط^(١).

وقد اجتمعت في بيروت لجنة خبراء النفط في الفترة من السبت إلى الجمعة ربيع الآخر ١٣٧٤هـ ٦ إلى ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٤م، ووافق عليها المجلس الاقتصادي في دور انعقاده الثاني لجلسة ١٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٤م، وقد نصت هذه التوصيات على:

- ١ - توالي حكومات الدول العربية المساعي لدى الإمارات العربية والشركات العاملة فيها لمنع تمويل إسرائيل بالنفط ومشتقاته.
 - ٢ - تكليف حكومات الدول العربية ببذل جهودها الدبلوماسية لدى الدول المصدر إليها النفط العربي بمنع إعادة تصديره من بلادها خاماً أو مكرراً إلى إسرائيل.
 - ٣ - الحصول على شهادة رسمية من الدوائر المختصة تثبت وصول النفط العربي إلى أراضي الدول المصدر إليها.
 - ٤ - أخذ تعهدات من الناقلات بإيصال الشحنات إلى المكان المصرح به في بيانات الشحنة.
 - ٥ - مصادرة النفط ومنتجاته المتجهة إلى إسرائيل.
 - ٦ - تحديد طرق مكافحة التهريب والإجراءات التي تتخذ في حالة حدوث تهريب.
 - ٧ - أن تقوم حكومات الدول العربية بإبلاغ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالمعلومات والبيانات والإحصاءات عن الحالة النفطية في بلادها.
- كما بحثت اللجنة أيضاً توصيات لجنة خبراء النفط بشأن تنسيق صناعة النفط بين الدول العربية والسعي مع الشركات القائمة سواء بإنشاء معامل تكرير جديدة في

(١) المصدر نفسه .

مراكز الإنتاج والتصدير أو توسيع المعامل الحالية وإنشاء شركات عربية قوية لتكرير وتوزيع النفط، كما أوصت اللجنة بأن تبذل حكومات الدول العربية مساعيها الدبلوماسية لدى حكومة إيران للحيلولة دون بيع النفط الخام والمنتجات النفطية إلى إسرائيل^(١). وقد حصلت السفارة البريطانية في القاهرة على محاضر جلسات الدور الثاني للجنة النفط ، وهي محاضر الاجتماعين الخامس بتاريخ ٢٣ شوال ١٣٧٢هـ الموافق ٤ يوليو ١٩٥٣م ، والاجتماع السادس بتاريخ ٢٨ شوال ١٣٧٢هـ الموافق ٩ يوليو ١٩٥٣م ، وتوصيات اللجنة التي رفعت إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية . وبصرف النظر عن التفاصيل التي وردت في محاضر الاجتماعين، فإننا نكتفي بالتوصيات لأهميتها بالنسبة لموضوع البحث ، وكان يحضر الاجتماعات كل من : محمد عبدالغني النقيب مندوب العراق، والمدير العام لشؤون النفط بوزارة

الاقتصاد بالعراق . سامي الخوري مندوب سوريا ، ورئيس سكرتارية السفارة السورية بالقاهرة . عبدالرحمن البسام مندوب المملكة العربية السعودية ، ومستشار السفارة السعودية المختص بشؤون الجامعة العربية بالقاهرة . د : محمد أبوزيد مندوب مصر ، والمدير العام لإدارة الوقود بوزارة التجارة والصناعة في مصر .

البريجاندير أحمد منصور نيابة عن المكتب الدائم لمقاطعة إسرائيل بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

أحمد بكري نيابة عن الإدارة السياسية للأمانة العامة ، الذي قام بمهام السكرتارية للجنة النفط .

(١) المصدر نفسه .

وكانت التوصيات التي اتخذتها لجنة النفط كما يلي :

التوصية الأولى : يجب أن تحذو كل الدول العربية حذو حكومتي المملكة العربية السعودية والعراق باتخاذ إجراءات فعالة تمنع وصول النفط إلى إسرائيل، وأن تجعل شركات إنتاج وتصدير النفط تقوم باحترام هذا الأمر.

التوصية الثانية : يجب على حكومات الدول العربية أن تتصل بالإمارات العربية (يقصد الخليج) دبلوماسياً من أجل أن تمنع وصول البترول المنتج في بلادها إلى إسرائيل من خلال الشركات الحاصلة على حقوق الاستغلال في بلادها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مثل ما فعلته مملكتا العراق والعربية السعودية.

التوصية الثالثة : يجب على الدول العربية أن تستغل (تستخدم) نفوذها لدى هذه الشركات من أجل منع إمداد أي نفط إلى إسرائيل .

التوصية الرابعة : ولما كان من الصعب مقاطعة الشركات العالمية التي تقوم بإنتاج وتوزيع النفط، فإن اللجنة تعتبر أنه يجب القيام بالمساعي أو الوساطة لدى هذه الشركات حتى لا تمد إسرائيل بمنتجات بترولية من مصادر أخرى، بالإضافة إلى ما يفهم من أنه ما من نفط ينتج في البلاد العربية سوف يصدر إلى إسرائيل بوسائل مباشرة أو غير مباشرة، وهذا الأمر يجب أن يحدد أيضاً في كل التعاقدات الجديدة مع هذه الشركات .

التوصية الخامسة : إرسال لجنة عربية إلى الإمارات العربية المتحدة (ويقصد في الخليج) لدراسة الوضع النفطي فيها .

التوصية السادسة : حددت اللجنة الإجراءات التي تتخذ لمنع تهريب النفط المصدر من أو عبر الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والإجراءات التي سوف تتخذ في حالة التهريب .

التوصية السابعة : اتخاذ سياسة نفطية موحدة في كل الدول العربية بإنشاء مكتب دائم في الأمانة العامة باسم مكتب النفط يكون من واجبه صياغة الإحصاءات ومنع التهريب وتقديم التسهيلات لتزويد الدول الأعضاء بالنفط إلى جانب إعداد إحصاءات بشأن إنتاج النفط في الدول العربية وإنتاج الشركات صاحبة الامتيازات وكميات النفط المستهلكة في كل قطر عربي.

والى أن يحين افتتاح هذا المكتب أوصت اللجنة بتبادل الإحصاءات النفطية والمعلومات النفطية بين الدول العربية ، كما أوصت اللجنة بإنشاء مصاف بترولية جديدة أو التوسع في المصافي (القائمة) لتكوين شركات عربية قوية لتوزيع البترول لضمان سد حاجة كل الأقطار العربية من المنتجات البترولية ، وكذلك أوصت بدراسة الاتفاقيات والامتيازات والتعاقدات النفطية التي أبرمت بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية وشركات النفط^(١).

ومن مظاهر اهتمام الجامعة العربية بنفط الخليج أن الوكيل السياسي في البحرين علم من أحد المسؤولين في قطر بأن لجنة النفط بالجامعة العربية سوف تجتمع لبحث الاقتراح بأن الدول العربية المنتجة للنفط يجب أن تلح من أجل تعديل في عقود اتفاقيات النفط بحيث يصبح العائد ٧٥٪ لأقطار الخليج و ٢٥٪ للشركات بدلاً من الاتفاقيات السابقة التي كانت توزع العائد مناصفة ، وقد شعر الوكيل السياسي في البحرين بأن حاكم قطر قد علم بالاقتراح وأنه يؤيده^(٢).

- (١) رسالة سرية من السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ١٢٥٠ وتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٥٣ م ٠ (7.25) Vol. 7. Burdett. Op. Cit.,
- (٢) المصدر نفسه ، وكمثال على محاولة الجامعة العربية وضع نفط الخليج في خدمة القضايا العربية انظر الملحق رقم (١). (١٩٥٠) ٢٦٥-٢٦٥

بعثة الجامعة العربية إلى إمارات الخليج :

وفي إطار اهتمام مجلس جامعة الدول العربية بنفط الخليج تم إعداد مذكرة عهد فيها إلى الأمانة العامة تكليف محمد سلمان مدير مكتب النفط التابع لجامعة الدول العربية بزيارة حقول النفط في أقطار عربية عدة ، وتضمنت مذكرة الجامعة العربية طلب السماح بزيارة عدن وقطر والبحرين والكويت في شهر ذي القعدة ١٣٧٥هـ يونيو (حزيران) ١٩٥٦م ، كما تضمنت أن تكلف شركات البترول في تلك الأقطار بأن تقدم له التسهيلات الضرورية ، وقد ذكر السفير العراقي في القاهرة نظيره البريطاني أن هدف الزيارة هو جمع معلومات وإحصائيات لازمة لمؤتمر النفط الذي ستعقده الجامعة العربية في ديسمبر ١٩٥٦م ، وأن هدف هذا المؤتمر هو بحث تنسيق السياسة النفطية وتبادل المعلومات حسب ما أوصت به لجنة خبراء البترول والمجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية . وألح السفير العراقي في القاهرة للسفير البريطاني أن العراق لن يسمح لمؤتمر النفط الذي ستعقده الجامعة العربية بالخروج عن السياسة التي تريدها بريطانيا وتؤديها العراق ، وأيضاً ذكر السفير العراقي للسفير البريطاني أن سلمان يمكن الاعتماد عليه والاطمئنان عند منحه تسهيلات في السفر^(١).

وقد لفت نظر وزارة المستعمرات البريطانية أن رسالة السفير البريطاني بالقاهرة إلى الخارجية البريطانية تتضمن زيارة وفد الجامعة العربية لعدن بالإضافة إلى قطر والبحرين والكويت ، لذلك فقد أبلغت وزارة المستعمرات حاكم عدن بأنه لا توجد حقول نفط في عدن ، وأن مصفاة البترول في عدن مشروع

(١) من السفارة البريطانية بالقاهرة (سير همفري تريفلين) إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٨٦٣ وتاريخ ١٨ مايو ١٩٥٦م سري ، ص ٥٢١-٥٢٢ Ibid. (8.29)

تجاري عادي ، ولذلك فإنه ليس لدى الجامعة العربية أي سبب يدعوها لمشاهدة منشآت النفط في عدن، وعلى ذلك اقترحت رفض السماح لسلمان بزيارة عدن^(١). كما أبلغت السلطات البريطانية حاكم قطر والبحرين خبر زيارة لجنة الجامعة العربية، وغير المقيم السياسي البريطاني (باروز) بأنه ليس لديهما اعتراض على الزيارة المقترحة ، وبناءً عليه اعتبر المقيم السياسي أنه لا توجد عقبات أمام المسؤولين البريطانيين في القاهرة لإصدار تأشيرات الدخول الضرورية لأعضاء لجنة سلمان على أن تمهد الحكومات المحلية في الخليج لسلمان الاتصال مع شركات النفط^(٢). وعلى ذلك فإن وزارة الخارجية البريطانية اقترحت على المقيم السياسي في الخليج السماح لسلمان وأعضاء اللجنة بدخول دول الخليج ؛ إلا أن وزارة الخارجية البريطانية أعلنت عدم موافقتها على إصدار تأشيرة للجنة البترول بدخول عدن، ولذلك طلبت الخارجية تصحيح هذا الخطأ بشأن تأشيرة عدن . وصل محمد سلمان مدير مكتب النفط التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى البحرين يوم ٢١ يونيو ١٩٥٦م قادماً من الظهران جواً ، ورافقه أحد موظفي المقيمة البريطانية في البحرين ، لكي يقابل سير تشارلز بلجريف مستشار حكومة البحرين فور وصوله . وفي اليوم التالي قابل المقيم البريطاني . وقد استفسر سلمان من المقيم البريطاني عما إذا كان يستطيع الحصول على أية خرائط للبحرين ، ولكن المقيم اكتفى بإطلاعه على الخريطة العادية لجزيرة البحرين والمعلقة على الحائط في مكتبه، وأبلغ سلمان بأنه يمكنه شراء واحدة من هذه الخرائط بسهولة كبيرة من

(١) برقية من وزير المستعمرات إلى عدن (سير هيكن بوتين) برقم ٢٨٧ وتاريخ ٢٤ مايو ١٩٥٦م،

ص ٥٢٣ Ibid, (8.29)

(٢) من البحرين (باروز) إلى وزارة الخارجية برقم ٤٩٢ وتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٦م، ص ٥٢٤.

Ibid, (8.29)

سوق المدينة ، وعندما طلب سلمان الاطلاع على امتياز شركة بترول البحرين رد عليه المقيم بأن هذا الامتياز وثيقة سرية ولا يمكن السماح بالاطلاع عليها . وفيما يختص بمؤتمر النفط التابع لجامعة الدول العربية قال سلمان للمقيم إن المؤتمر الذي سيعقد في القاهرة في مارس ١٩٥٧م من المتوقع أن يصاحبه معرض للنفط وعرض أفلام تتصل بالنفط القصد منه إثارة اهتمام حكومات الأقطار العربية المنتجة للنفط أن تمر أنابيب النفط من خلال أراضيها وذلك لكي تسمح للشركات التي في بلادها بأن ترسل مندوبين إلى هذا المؤتمر .

قام محمد سلمان بمشاهدة مؤسسات شركات نفط البحرين وحصل على المعلومات نفسها التي تعطيها الشركة عادة للزوار والصحفيين . وعندما طلب سلمان خرائط جيولوجية لحقوق الشركة وبعض المعلومات عن امتيازها مع حكومة البحرين رفضت الشركة على أساس أن هذا ليس من حق الشركة ، ولكنه من حق حكومة البحرين . كما استفسر سلمان عن أجور العرب من عمال الشركة وقد أعطته الشركة هذه المعلومات مع تفاصيل عن خطط الشركة لتدريب العمال العرب^(١).

وكانت الحكومة البريطانية قد عبرت للمقيم العام عن رغبتها في ألا يبدي حاكم البحرين أي ميل ودي نحو محمد سلمان ، بل وكانت تفضل لو أن حاكم البحرين تجنب مقابلة محمد سلمان . وقد ناقش المقيم السياسي في البحرين هذه النقطة مع سير تشارلز بلجريف مستشار حاكم البحرين ، وقد عبر الأخير عن اعتقاده بأنه قد يكون من المتعذر على حاكم البحرين رفض استقبال محمد سلمان ، وبخاصة أن سلمان عربي ، وأن مبدأ حاكم البحرين أن يكون بابه مفتوحاً لكل

(١) تقرير من المقيمة البريطانية في البحرين إلى وزارة الخارجية رسالة برقم ٧٤ وتاريخ ٣ يوليو

Ibid ١٩٥٦م ، 1034 L69L56 ، ص ٥٢٦-٥٣١ Ibid

القادمين ، وأنه حتى لو طلبت الحكومة البريطانية من حاكم البحرين رفض استقبال محمد سلمان ، فإن حاكم البحرين قد لا يأخذ بنصيحة الحكومة البريطانية في هذه النقطة . وعبر المقيم السياسي في البحرين بأن كل ما يستطيع أن يفعله هو ضمان التزام حاكم البحرين بالخط الذي يجب أن يسير عليه مع زائره^(١).

وقابل حاكم البحرين محمد سلمان وأنصت لحديثه ، وأبلغ المقيم البريطاني بأنه قبل أن يعطي أي رد على دعوة الجامعة العربية لمساندة مؤتمر النفط في القاهرة، فإنه يجب أن يتلقى دعوة مكتوبة من الجامعة العربية للاشتراك في المؤتمر.

وفي ذي الحجة ١٣٧٥ هـ ٢٤ يونيو ١٩٥٦م غادر محمد سلمان البحرين إلى قطر جواً ، وكان الوكيل السياسي قد مهد لزيارة سلمان لقطر بإبلاغ مندوب القائم بأعمال حاكم قطر لشئون النفط عبدالرحمن درويش، كما أبلغه أنه من المتوقع أن يدعو سلمان حاكم قطر لإرسال مندوب إلى مؤتمر النفط في القاهرة ، وأنه إذا تلقى الحاكم مثل هذه الدعوة ، فإن الحكومة البريطانية تأمل ألا يقبلها^(٢).

كانت أهم نقطة في محادثات محمد سلمان مع المدير العام لشركة شل المحدودة في قطر هي الحديث عن الجامعة العربية . وقال سلمان : إنه لما كانت الأقطار المستقلة فقط هي التي تنضم إلى عضوية الجامعة العربية فإن على بريطانيا أن تخفف من قبضتها على دول الخليج . وقال: إن قطر والإمارات الأخرى المجاورة لها سوف تكون أعضاء في الجامعة العربية إذا لم يستمر خضوعهم لبريطانيا^(٣).

وعند بدء زيارة محمد سلمان لشركة بترول قطر في حقل الدخان التابع

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

لشركة نفط قطر قدم مجموعة من الأسئلة تقع في أربع صفحات باللغة العربية ، وكما يقول المقيم السياسي البريطاني : إنه من الواضح أن الذي وضعها شخص له إلمام فني طيب بصناعة النفط ومهتم بأمور تتصل بالنفط مثل طول الأنابيب وقطرها وسعة الخزانات ، ولم تكن فيها أية أسئلة ذات صبغة سياسية أو يمكن الاعتراض عليها . وقدم القائم بأعمال المدير العام لشركة شل في قطر بعض الإجابات عن معظم الأسئلة باستثناء أربعة أو خمسة أسئلة . ويذكر المقيم السياسي أن الأهداف الرئيسية لزيارة محمد سلمان هي جمع إحصاءات غير سرية من شركات البترول ، وكذلك دعوة حكومتي البحرين وقطر لإرسال مندوبين إلى المؤتمر في العام التالي ، وتوجيه النصح لشركات البترول من أجل إرسال معروضات إلى المعرض الذي سيعقد متزامناً مع مؤتمر النفط . وقد حدث في الدوحة ما حدث في البحرين ، وذلك عندما طلب محمد سلمان من الوكيل السياسي أن يطلعه على نسخة من امتياز اتفاقيات النفط ، وقد رفض هذا الطلب . وقد استنتج المقيم السياسي أن هذا الطلب من جانب محمد سلمان يكشف المعنى الحقيقي للاهتمام الزائد من جانب جامعة الدول العربية لشؤون النفط في دول الخليج^(١) .

وقد استطاعت المقيمة البريطانية في البحرين الحصول على نسخة من مجموعة الأسئلة التي جاءت في أربع صفحات ، والتي قدمها محمد سلمان إلى شركة بترول قطر وأبلغها المقيم البريطاني إلى الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية في لندن^(٢) . وكانت الموضوعات التي تدور عليها الأسئلة الواردة في هذه المذكرة تستفسر عن المساحة التي سمح فيها بالبحث عن النفط ، ومناطق الاستغلال ، والشركات التي

(١) المصدر نفسه .

(٢) من المقيمة البريطانية في البحرين إلى الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية - لندن

بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٥٦م 1034 L78L56 ، ص ٢٣٥-٦٣٥ Ibid.

تعهدت بالكشف ، أو الاستغلال ، وهويتها ، وتاريخ بداية الإنتاج في كل حقل ، وشروط عقود الاستغلال ، ونسبة العائدات التي تتلقاها الحكومة المحلية في الفترة من ١٩٥٠م إلى ١٩٥٥م ، والإنتاج السنوي لكل حقل من ١٩٥٠م إلى ١٩٥٥م ، ونسب إجمالي أجور العمال الوطنيين إلى أجور الأجانب ، ونسبة الموظفين والعمال الأجانب، ورعايا الدول الأجنبية الأخرى ، وما إذا كانت هناك اتحادات عمال ، ونوع الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية التي تقدم للعمال ٢٥٠ مئة ٧٢ ٥٧٦١٥

وبالنسبة لمصافي النفط في سوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت، فقد كانت أهم الأسئلة تدور حول عدد مصافي البترول، ومواقعها، ومقدرة كل مصفاة على التكرير ، والمنتجات البترولية من كل مصفاة ، في الفترة من عام ١٩٥٠م إلى ١٩٥٥م . وما إذا كانت هناك صناعات كيميائية قائمة على صناعة تكرير النفط، ووسائل النقل التي تعتمد عليها كل مصفاة، وما إذا كانت هذه المصافي تمتلكها الحكومة المحلية أو الشركات، وإذا كانت الأخيرة ، فما هوية تلك الشركات، ونسبة العمال الوطنيين إلى الأجانب؟ ونسبة العمال الأجانب والموظفين الأجانب من رعايا الدول العربية الأخرى وما إذا كانت هناك اتحادات عمالية أخرى؟^(١)

وفيما يختص بالاستهلاك ، فكانت الأسئلة تدور حول الاستهلاك السنوي للمنتجات النفطية في القطر الذي ينتج البترول في السنوات الأخيرة ، والشركات التي تقوم بتوزيع المنتجات البترولية وهويتها .

أما عن النقل في كل الأقطار المنتجة للنفط ، فقد كانت الأسئلة تدور حول خطوط الأنابيب الموجودة، وطولها، وقطرها، وقدرتها بالطن في الساعة. وما إذا كان خط الأنابيب يتبع الحكومة المحلية أم تمتلكه شركات، وإذا كانت تمتلكه شركات فما هي

(١) المصدر نفسه .

هوية تلك الشركات ؟ وكذلك بالنسبة للسفن التي تنقل النفط، هل تحمل علم الدولة المحلية أم تمتلكها الشركات ؟ وبالنسبة للإشراف فقد كانت الأسئلة تستفسر عما إذا كان هناك إشراف حكومي على كميات النفط المنتجة ، وكذلك على وسائل استغلال حقول النفط، تلك كانت أهم الأسئلة وقد قدمت إلى شركات النفط للإجابة عنها^(١).

بعد قطر وصل محمد سلمان إلى الكويت في صباح أول أيام ذي الحجة ١٣٧٥هـ ٢٧ يونيو ١٩٥٦م ، وفي صباح اليوم التالي زار محمد سلمان الوكيل السياسي البريطاني، كما قام بتقديم تحية إلى القائم بأعمال الكويت الشيخ عبدالله الأحمد . وبعد ذلك سلمته سكرتارية حكومة الكويت إلى مكتب المدينة التابع لشركة نفط الكويت، وأرسلت شركة نفط الكويت من يرافقه إلى مركز تدريب الفنيين الكويتيين في نجوة ، ومن ثم زيارة القائم بأعمال المدير العام لشركة البترول في الأحمدية . وفي أثناء هذه الزيارات عبر محمد سلمان عن سروره لما شاهده ، وصرح بأن الدلائل تشير إلى التعاون بين الشركة والحكومة الكويتية، وأن الجهود التي تبذلها الحكومة لرعاية موظفيها قد أثرت فيه كثيراً ، وقال : إن مكتبه مهتم بتنفيذ الجوانب الاقتصادية أكثر من الجوانب السياسية لميثاق جامعة الدول العربية، وإن الهدف من زيارته هو الحصول على معلومات من الدوائر الحكومية المختلفة وإلقاء نظرة على عمليات شركة البترول ، وترك سلمان نسخة من الأسئلة في سكرتارية حكومة الكويت . وقد اعترف لمسؤولين في شركة النفط بأن بعض هذه الأسئلة قد تستلزم الحصول على معلومات قد لا يكون هناك استعداد لإعطائها ؛ وهو سوف يفهم إذا كانت تفاصيل معينة قد حجبت عنه ، وقد أحالت السكرتارية هذه الأسئلة إلى شركة النفط لكي تجيب عليها أو بعضها سواء ما يتصل بالحقوق

(١) المصدر نفسه .

١ - حيفاء عيسى

النفطية أو المصافي . وقد ذكر الوكيل السياسي أنه يدرك أن شركة النفط سوف تترك بعض الأسئلة بدون إجابات ، وسوف تجيب بعبارات أخرى عن أسئلة أخرى . ولاحظ الوكيل السياسي البريطاني في الكويت أن محمد سلمان لم يلح حول السؤال الخاص بتمثيل الكويت في مؤتمر الجامعة العربية الخاص بشئون النفط ، ولكنه اكتفى بالقول إن الكويت سوف تتلقى الدعوة في الوقت المناسب^(١) .

وضعت المقيمة البريطانية في الخليج مذكرة تشمل بعض النقاط المتصلة بزيارة محمد سلمان المؤبد من قبل مكتب الجامعة العربية لشئون النفط الذي يتولى سلمان إدارته ، وأشارت هذه المذكرة إلى أن سلمان خلال زيارته عبر عن بعض وجهات النظر القومية ولكن بلباقة ، ومع ذلك فليس لديه ميل سيئ نحو بريطانيا .

أما عن هدف مكتب النفط التابع لجامعة الدول العربية - كما فهم المقيم السياسي- فهو التمهيد والاستعداد لمؤتمر النفط الذي ستعقده جامعة الدول العربية في القاهرة في شعبان ١٣٧٦هـ مارس ١٩٥٧م ، وهدف زيارة سلمان هو إغراء الحكومات في الأقطار العربية المنتجة للنفط أو التي تمر أنابيب النفط عبر أراضيها ، لكي تسمح للشركات في بلادها بإرسال مندوبين إلى هذا المؤتمر .

وعبر المقيم السياسي عن شكه في أن مصر تنوي استخدام مؤتمرات النفط التابعة لجامعة الدول العربية كخطوة نحو إبعاد شركات النفط من الشرق الأوسط أو تحويل هذه الشركات إلى هيئات تكون مقبولة من جانب القومية العربية^(٢) .

وإذا كانت الجامعة العربية تبدي اهتماماً بعدم وصول النفط من الخليج إلى

(١) من الوكالة السياسية في الكويت إلى سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا - لندن برقم ٢٥ وتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٥٦م (8.29) 56 : 26 1537 ص ٥٣٧-٥٣٩ .

(٢) Ibid (8.29) Vol. (8.29) Burdett: op. Cit.

إسرائيل ضمن سياسة المقاطعة العربية لإسرائيل ؛ فإن الجامعة العربية أيضاً كانت تهتم بأن عائدات النفط الذي تنتجه دول الخليج ، وهي دول عربية - ولو أنها لم تتضمن بعد إلى جامعة الدول العربية - يجب أن تكون لفائدة الأقطار العربية المنتجة للنفط في الخليج في المقام الأول ، وليس لفائدة شركات أجنبية ؛ لذلك فإن لجنة خبراء النفط التابعة للجامعة العربية كانت قد عقدت اجتماعاً لخبراء النفط العرب في ربيع الآخر ١٣٧٥هـ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٥م ؛ ثم اجتمعوا مرة أخرى في القاهرة في رمضان ١٣٧٦هـ في أبريل (نيسان) ١٩٥٧م ؛ ثم عقدت اجتماعاً ثالثاً في جمادى الأولى ١٣٧٧هـ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٧م ، في بغداد ، وفي الاجتماع الأخير صدر قرار بالصيغة التالية :

"إن لجنة خبراء البترول تتمسك بتوصيتها الثامنة التي أصدرتها في ربيع الآخر ١٣٧٥هـ ١٦ نوفمبر ١٩٥٥م ، والتي أوصت فيها الدول الأعضاء بأنه في الامتيازات التي تبرم في المستقبل بين الدول العربية وشركات البترول غير العربية من أجل البحث عن البترول وإنتاجه ، فإن حكومات الشركات أو أية حكومة أجنبية يجب ألا يكون لها نصيب في رأس المال ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . وإذا ثبت عند الفحص بأن حكومة غير عربية تمتلك جزءاً من رأس المال في شركة بترول عربية أو غير عربية قبل منح الامتياز أو بعده فإن الامتيازات الممنوحة لتلك الدولة سوف تعتبر منتهية بسبب خرق بنود الامتياز المتفق عليها"^(١) .

وكان اجتماع نوفمبر يهدف إلى بحث الاستعدادات للاشتراك في مؤتمر بترولي كبير تقيمه الجامعة العربية ، وكان في النية عقده في شعبان ١٣٧٧هـ ،

(١) رسالة من وزارة الخارجية البريطانية (الإدارة الشرقية) إلى الكويت في ١٣ يناير ١٩٥٨م سري

Burdett: op. Cit. Vol. (9.05) ٩٧ ص E.A. 1533L2

أي احتجاج للسلطات الكويتية أو تناول الموضوع رسمياً، وأضاف : إن الكويتيين على ما يبدو مستعدون في هذا الشأن، كما في شئون أخرى، للقيام بدورهم المعتاد بالظهور بمظهر طيب كعرب طيبين مع حماية المصالح البريطانية في الوقت نفسه^(١). وقد ذكرت صحيفة الفاينانشيال تايمز Financial Times في ٥ مارس (آذار) ١٩٥٩م أن الجامعة العربية تخطط لبناء خط أنابيب جديد للنفط من الخليج للبحر المتوسط، لنقل بترول المملكة العربية السعودية والعراق والكويت؛ وهو أول مشروع تقوم به شركة خطوط أنابيب البترول العربية التي كانت تبحث فكرتها في ذلك الوقت من الجوانب الفنية والاقتصادية والقانونية في اجتماع للجنة النفط التابعة لجامعة الدول العربية . وأضافت الصحيفة أن لجنة فرعية فنية بتحديد قدرة خط الأنابيب الذي ستكون له فروع تمتد من المملكة العربية السعودية والكويت والعراق ثم تتجمع هذه الخطوط الفرعية في خط رئيس يتجه رأساً لكي يصب على ساحل البحر المتوسط ربما في طرابلس أو بنياس، على أن ترفع إلى الحكومات المعنية مباشرة سواء كأقطار منتجة أو كأقطار عبور . وعند موافقة هذه الدول سوف تتكون الشركة ويحتمل أن يكون مقرها في الدولة التي تساهم بأكبر نصيب في رأس المال . والحجة العربية التي تؤيد مثل هذا الخط تتمثل في أنه سيكون ملكية عربية وبالتالي فإنه سيكون آمناً من التخريب وسوف يعطي العرب فائدة أكبر ونصيباً أكبر في صناعة النفط^(٢).

- (١) من (روثي) الوكالة السياسية البريطانية بالكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية (الإدارة الشرقية) بلندن برقم E.A. 1535L2L58 وتاريخ ١٣ فبراير ١٩٥٨م، سري، ص ٩٨ Ibid
- (٢) تقرير أعدته إدارة العلاقات الحكومية قسم الأبحاث بالظهران - المملكة العربية السعودية، وملحق برسالة المقيمة البريطانية بالبحرين برقم ١٥٣٠٤ وتاريخ ١٧ يونيو ١٩٥٨م ، وكذلك نقلاً عن مجلة الجامعة العربية في ٢٦ فبراير ١٩٥٨م و ٩ إبريل ١٩٥٨م Ibid

مؤتمر النفط العربي الأول شوال ، ١٣٧٨هـ إبريل ١٩٥٩م :

من بين استعدادات جامعة الدول العربية لعقد أول مؤتمر نفط عربي شكل الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة لجنة إدارية عامة للمؤتمر، وقد وافقت حكومة المملكة العربية السعودية على البرنامج الذي أعده المكتب الدائم للنفط التابع للجامعة العربية من أجل زيارة أفراد يعملون في شؤون النفط العربي وقد أبلغت الحكومة السعودية الأمانة العامة للجامعة بأنها ترحب بوصول البعثة العراقية إلى السعودية ، والتي تتكون من إحسان رفعت المدير العام لشؤون النفط ، وإبراهيم جمال العبوسي مدير النفط ، وأن الحكومة السعودية قد أعدت برنامجاً خاصاً لزيارة الوفد العراقي لمؤسسات البترول في المملكة العربية السعودية. وقد تقرر قبول أعضاء فاعلين في مؤتمر البترول العربي على النحو التالي :

أ - المنظمات والمؤسسات العامة المهتمة بشؤون النفط .

ب - المنظمات المهتمة بشؤون النفط، مثل: اتحادات العمال والشركات وجمعيات النفط.

ج - أشخاص وأفراد متخصصون ومهتمون بشؤون النفط^(١) .

شكلت لجان للمؤتمر وزعت عليها مهام المؤتمر على أن تختص كل لجنة بموضوع من الموضوعات التالية :

أ - الوسائل الحديثة التي تتبع في عمليات الكشف عن البترول واستغلاله وعمليات الحفر والنقل والتكرير وصناعة منتجات النفط .

ب - اقتصاديات صناعة النفط من حيث أرقام الإنتاج والاستهلاك الخام ومنتجاته والاحتياطي، عدد العمال الذين يعملون في صناعة النفط وأجورهم والخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية للعمال، العوامل الطبيعية والجغرافية التي تؤثر على نشاط

(١) المصدر نفسه .

صناعة النفط، استثمار رأس المال، تأثير صناعة النفط على الاقتصاد العربي،

أثر التعاون بين الأقطار العربية فيما يتصل بإنتاج النفط واستغلاله وتسويقه .

ج - تشريعات النفط المنظمة لعمليات البحث واستغلال وتصنيع النفط ، والتشريع

المنظم لشروط العمل في حقول النفط مثل ساعات العمل والأجور والخدمات

الاجتماعية ، والعناية الصحية ، والتشريع المنظم للعلاقة بين الحكومة

ومكتشفي أو مستغلي النفط .

د - سياسة الحكومة المعنية من حيث رأس المال الخاص ومشاركة الحكومة في

صناعة النفط ، المزايا الممنوحة من الحكومة للباحثين والمستغلين والمستثمرين

رأس المال الأجنبي والخبراء الأجانب^(١).

وقد تقرر أن يبدأ المؤتمر في جمادى الأولى ١٣٧٨هـ أول نوفمبر (تشرين

الثاني) ١٩٥٨م على أن يستمر لنحو ثلاثة أسابيع وقد يستمر المعرض أكثر من ذلك .

وكان الأمين العام للمؤتمر هو محمد سلمان (العراقي) الذي يشغل وظيفة مدير

المكتب الدائم للنفط بالجامعة العربية . وقد قررت الدول التالية المشاركة في المؤتمر

والمعرض : العراق - الكويت - مصر - المملكة العربية السعودية - البحرين وذلك من

الدول العربية وفنزويلا كدولة غير عربية . أما إيران فقد كانت الدولة الوحيدة التي

دعيت ولكنها رفضت الحضور بسبب توجيه الدعوة للبحرين ، وكذلك بسبب ما نص

عليه جدول الأعمال بإطلاق اسم الخليج العربي بدلاً من الخليج الفارسي . كما

شارك في المعرض شركة بترول الكويت وشركة بترول العراق وكذلك أرامكو . وقد

أعلن الأمين العام للمؤتمر أن هدف المؤتمر ليس سياسياً^(٢).

(١) المصدر نفسه .

(٢) تقرير بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٥٨م عن مؤتمر ومعرض البترول للجامعة العربية (سري)

Burdett: op. Cit. Vol. 9(9,30) Ibid

وعلى الرغم من أن النظام العراقي الملكي (أي قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٨م) كان قد رفض الاشتراك في المؤتمر إلا أن النظام الجديد بعد الثورة وافق وأصدر تعليماته إلى شركة بترول العراق من أجل إقامة معرض كبير . وقد صرح محمد سلمان لمستر ديكاندول من شركة بترول الكويت ، أثناء لقائهما في لاهاي ، أن هدف المؤتمر ليس له علاقة بالسياسة ، وأن الفكرة هي تعريف الرأي العام بصناعة النفط من ناحية ، وجمع الأشخاص المهتمين بصناعة النفط معاً من ناحية أخرى . ولذلك فإن هدف المؤتمر تكنولوجي وعلاقات عامة . كما ذكر سلمان أنهم يتوقعون حضور أفراد من كافة أنحاء العالم بما في ذلك بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . وأضاف سلمان أن النظام الحالي لإنتاج وتسويق النفط بواسطة شركة بترول كبرى نظام مستقر وناجح ، ولذلك فهو لا يعتقد أن الحكومات المضيئة (أي الحكومة التي بها نفط وتعمل بها شركات نفطية) سوف تميل إلى الحصول على نصيب أكبر من العائد^(١).

وقد لاحظ المقيم السياسي البريطاني في البحرين أن شركة أرامكو كانت تنوي في الأصل الاكتفاء بإقامة معرض رسمي لحكومة المملكة العربية السعودية ، ومع ذلك فقد ضغط عليها عبدالله الطريقي المدير العام السعودي لشئون البترول والمعادن ؛ فقررت أرامكو الاشتراك في المؤتمر . ويبدو أن أرامكو كانت منزعجة من بعض المتاعب التي قد يلحقها مندوبو الشركة من بعض الأعضاء المسئولين في المؤتمر، ممن كانوا معادين للغرب أو معادين للمملكة العربية السعودية، كما أن الشركة كانت قلقة بشأن الطابع السياسي لبعض الفقرات الواردة في جدول الأعمال.

(١) رسالة سرية من المقيمة البريطانية بالبحرين (لامب) برقم ١٥٣٠٤ وتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٥٨م.

Ibid. (9.30)

ولذلك قرر مسئولو الشركة الامتناع عن الدخول في أية مناقشات سياسية. أما حكومة البحرين فقد قررت منذ بداية العام عدم الاشتراك في المؤتمر^(١). وعندما سأل أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني وزير الخارجية البريطاني عما إذا كانت الأقطار التابعة لبريطانيا سوف تكون ممثلة رسمياً في مؤتمر النفط ، رد الوزير بأنه فيما يختص بإمارات الخليج ، فإن الكويت فقط هي التي سوف تشترك .

في عددها الصادر في رجب ١٣٧٩هـ يناير ١٩٦٠م نشرت الصحيفة الرسمية العراقية (الوقائع) نص القانون رقم (٩) بالمصادقة على البروتوكول بقيام المجلس الاقتصادي العربي . وكان هذا البروتوكول قد تم توقيعه في القاهرة في رمضان ١٣٧٨هـ مارس ١٩٥٩م . وقد افتتحت الدورة السادسة للمجلس الاقتصادي العربي في رمضان ١٣٧٨هـ مارس ١٩٦٠م ، وقد حضر مندوبون عن كل الأعضاء المؤسسين باستثناء العراق كما حضره مندوبون عن السودان والكويت وغرفة التجارة والصناعة والزراعة^(٢).

وقد بدأت اللجان الفرعية الثلاث التي تكون منها المجلس الاقتصادي العربي اجتماعها في القاهرة بداية شوال ١٣٧٩هـ ٦ مارس ١٩٦٠م ، وقد تقرر إدخال تعديلات معينة على تشكيل لجان المجلس ؛ فشكلت لجنة لشئون النفط وأدمجت اللجنتان المالية والاقتصادية . أما لجنة المواصلات فقد ظلت دون تغيير .

(١) المصدر نفسه .
(٢) رسالة من السكرتارية التجارية للسفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٦٠م ورقم C.S 1167L1L60 إلى الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية ومرفق به ترجمة لنص القانون رقم (٩) ، ص ٥٥٣-٥٥٥ (9.30) Ibid.

وقد انتخب المندوب السعودي عبدالله الطريقي رئيساً للجنة شئون النفط ، وقد وافقت اللجنة على جدول أعمالها الذي كان قد أعد على ضوء تقرير لجنة خبراء النفط العرب التي اجتمعت في جدة في ربيع الآخر ١٣٧٩هـ أكتوبر (١٩٥٩م)، وكان جدول الأعمال يتضمن مايلي :
١ - الموافقة على خطة لإنشاء لجنة عربية لد خط أنابيب ينقل النفط العربي من مصادره إلى موانئ سوريا ولبنان.

٢ - مناقشة خطة لتأسيس شركة ناقلات نفط عملاقة.

٣ - توحيد سياسة النفط العربية عن طريق إبرام اتفاقية بين الدول العربية على أن تتضمن الاتفاق مبادئ هذه السياسة ، التي سوف تكون ملزمة لكل الدول العربية.

٤ - مناقشة إجراءات موحدة تتخذها الدول العربية لمقاطعة الشركات الأجنبية التي تستغل نفط الجزائر ، وذلك طبقاً للاتفاقيات المبرمة مع السلطات الاستعمارية الفرنسية (١).

وفيما يخص المؤتمرات العربية الخاصة بالبترول عقدت الدول العربية حتى عام ١٩٦٣م أربعة مؤتمرات، حيث عقد المؤتمر الأول في القاهرة في ١٨ إبريل ١٩٥٩م. كما عقد المؤتمر الثاني في بيروت فيما بين ١٧-٢٣ أكتوبر ١٩٦٠م، أما المؤتمر الثالث فقد عقد في الإسكندرية في أكتوبر ١٩٦١م، والمؤتمر الرابع عقد في بيروت بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٦٣م، وقد انصبت تلك المؤتمرات على أمور عدة منها :

- ضرورة تحسين المشاركة في الأرباح لمصلحة الدول المنتجة للبترول وإقامتها على أسس عادلة معقولة.

(١) نفس المصدر.

- العمل على تكوين شركات وطنية متكاملة تباشر نشاطها في عمليات البحث عن البترول وإنتاجه وتكريره ونقله وتسويقه وذلك جنباً إلى جنب مع الشركات الخاصة القائمة في هذه الدول.
- ضرورة العمل على إيجاد أجهزة في الدول المنتجة تختص برسم سياسة المحافظة على مصادر الثروة البترولية وسلامة استغلالها آخذة بعين الاعتبار مصالحها الوطنية والأوضاع السائدة فيها.
- كما أيد المؤتمر الثاني مطالب الحكومات العربية وجهودها التي تهدف إلى تحسين شروط الامتيازات البترولية، كما أوصى بأن تضاعف حكومات البلاد العربية جهودها الخاصة بتشجيع البحوث الفنية والاقتصادية والقانونية المتعلقة بشؤون البترول بمختلف الوسائل وبتسهيل اشتراك أبناء البلاد العربية بأعمال المؤتمر البترولية.
- كما أوصى المؤتمر الثالث بأن تضاعف الحكومات العربية جهودها للمساهمة بطريقة إيجابية في المشروعات التي تقوم بها الشركات البترولية العاملة في البلاد العربية وذلك بالمساهمة في رؤوس أموال هذه الشركات، وكذلك المشاركة في إدارتها باعتبار أن ذلك هو السبيل العلمي لتأمين حقوق الشعوب العربية وضمان استقرار العلاقات بين الحكومات والشركات.
- كما أيد المؤتمر الثالث الحكومات العربية في كل ما تتخذه من إجراءات تستهدف المحافظة على مصالحها البترولية بصفة عامة وعلى أسعار عادلة للبترول بصفة خاصة باعتبار أن ذلك أساس المحافظة على دور رئيس لدخلها القومي.
- وفي المؤتمر الرابع الذي عقد عام ١٩٦٣م أوصى المؤتمر مرة أخرى بضرورة مبادرة الشركات إلى اتخاذ الخطوات الإيجابية للالتقاء مع الأماني العربية بما

يحق حصول الأقطار العربية على نصيبها العادل من ثروتها الوطنية حتى تستطيع أن تطور اقتصادياتها .
- كما أوصى المؤتمر الرابع بخلق جيل بترولي واعٍ وضرورة توفير الفنيين والاختصاصيين العرب القادرين على النهوض بهذه الصناعة وتطويرها وذلك بإنشاء المعاهد والكلية الفنية^(١).

وقد استجابت حكومة المملكة العربية السعودية وكانت أسرع من غيرها من الحكومات العربية الأخرى حيث صدر المرسوم الملكي الذي أصدره الملك سعود بإنشاء كلية للبترول والمعادن وذلك بمقتضى المرسوم الملكي رقم (١١) بتاريخ ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٨٣هـ الموافق ٨ نوفمبر ١٩٦٣م.

الخاتمة :

من خلال العرض السابق، نجد أن جامعة الدول العربية قد أولت اهتمامها إلى منطقة الخليج العربية من منطلق الأخوة والرابطة العربية التي تربط تلك المنطقة الحيوية من العالم العربي بهذه الهيئة الإقليمية، ولم يكن الهدف عند قادة الجامعة العربية من ورائه هو الحصول على البترول، أو مغنم خاصة، وأنه كان حتى تلك الفترة يُستخرج بكميات تجارية محدودة وإنما كان سعي الجامعة في هذه القضية ينصب حول أمور عدة كما أسلفنا وهي :

- القضية العربية - حيث إن الوطن العربي قد ذاق مرارة الانكسار في جزء من الوطن العربي في فلسطين، وبدأت الجامعة العربية في محاولة تطوير دولة إسرائيل في محاصرتها اقتصادياً، وذلك عن طريق منع المواد الإستراتيجية عنها

(١) للتفاصيل ينظر : جامعة الدول العربية ، مضابط جلسات دورة الاجتماع العادي حتى عام ١٩٦٤م.

وخاصة النفط، خاصة وأن معظم الشركات التي تسيطر عليها هي شركات أمريكية وبريطانية، ولا يخفى على أحد ما كان يربط هاتين الدولتين بالدولة الإسرائيلية فكان هذا المسعى هو محاولة للحفاظ على الثروة النفطية العربية من أن تصل إلى أعداء الأمة.

- **الثروة النفطية** - كما أوضحنا أن الشركات الأجنبية هي التي كانت تتحكم في موارد الثروة والنفط في هذه المنطقة، وذلك بفرض امتيازات جائرة لشركات البترول التابعة للدول الأوروبية خاصة وأن المنطقة كانت ترزح تحت الحكم البريطاني، فطالبت الجامعة العربية بأن تكون هناك اتفاقات أخرى متوازنة تحصل من خلالها الدول المنتجة للنفط على نصيب معقول يسمح لها بتطوير مرافقها، والصرف على تطوير وتنمية الدول العربية الخليجية.

- **وأخيراً**، أوصت مؤتمرات البترول الأربعة إلى ضرورة توفير الكوادر العربية المتخصصة في مجال البترول، وذلك عن طريق إنشاء المعاهد والكلية المتخصصة مع تبادل الخبرات بين الدول العربية؛ لتحل هذه الكوادر محل الكوادر الأجنبية، وذلك تمهيداً للخطوة الكبرى وهي الحصول على الاستقلال التام، وحينها لا يصبح هناك حاجة لبقاء الخبراء الأجانب وغيرهم.

ملحق الوثائق

جامعة الدول العربية
الإمانة العامة
الإدارة السياسية
لجنة البترول

توصيات لجنة البترول المرفوعة إلى اللجنة السياسية

توصية رقم (١)
« توصي اللجنة بأن تحذو جميع الدول العربية حكومة المملكة العربية السعودية والمراقبة في اتخاذ الإجراءات الفعالة لمدح تهريب البترول إلى إسرائيل واتخاذ التجهيزات الكافية مع الشركات المنتجة والمصدرة بضرورة مراعاة ذلك » .

توصية رقم (٢)
« توصي اللجنة حكومات الدول العربية بالاتصال بالطرق الدبلوماسية التي تراها بالإمارات العربية للصل على منح وصول البترول الناتج من أراضيها إلى إسرائيل عن طريق الشركات التي لها حقوق استغلال في بلادها عن طريق مباشر أو غير مباشر أسوة بما هو معمول به في الملكتين السعودية والراقية » .

توصية رقم (٣)
« توصي اللجنة بأن تستخدم الحكومات العربية نفوذها لدى تلك الشركات بمدح تموين إسرائيل بنسبة من ذلك البترول » .

توصية رقم (٤)
« يؤجل بحث الفقرة الأولى من البند الثالث من قرارات اللجنة السياسية في اجتماع دورة مارس سنة ١٩٨٣ إلى أن يتم تنافس حكومتى المملكة العربية السعودية والعراق مع الشركات واستعمال لجنة البترول واللجنة السياسية علما بما يتم الاتفاق عليه » .

توصية رقم (٥)
« بما أنه تصب مقابلة الشركات العالمية التي تقوم بصناعة البترول وتوزيعه فإن اللجنة ترى بذل المساعي لدى تلك الشركات لمدح تموين إسرائيل بالمواد البترولية من مصادرها الأخرى بالإضافة إلى ما هو مفقود من عدم إصدار البترول الناتج من البلاد العربية بطريق مباشر أو غير مباشر إلى إسرائيل وأن ينص في جميع العقود والتعهدات الجديدة مع تلك الشركات على ذلك أيضا » .

توصية رقم (٦)
« اتفاد بسة عربية إلى بلاد الإمارات العربية التعرف على الحالة البترولية فيها » .

توصية رقم (٧)
توصي اللجنة باتخاذ التدابير التالية :

- ١ - طرق مكافحة تهريب البترول المصدر أو المار من الدول الاعضاء في الجامعة .
- أ - شهادة الاستهلاك المسلى وعدم إعادة التصدير .
- ب - مراقبة الناقلات ومطابقة خطوط سيرها والاستمارة بالثبات السياسية العربية في الخارج لاحكام هذه المراقبة .
- ج - اخذ تعهدات من الجهات المستوردة ومن الناقلات بإبصال السفنات إلى المكان المرشح عنه في يافات التفتة .
- د - تبادل المعلومات بين الدوائر المختصة في الدول الاعضاء عن حركات التهريب التي قد تخطيط في أي منها .
- ٢ - الاجراءات التي تتخذ في حالة حدوث تهريب :
 - أ - مصادرة البترول المرسل إلى إسرائيل .
 - ب - منع الوقود والتسوين عن الناقلات التي قامت بالتهريب .
 - ج - وضع الناقلات في « القائمة السوداء » وتبادل لوائح هذه القائمة بين جميع الدول الاعضاء واتخاذ نظام وتدابير موحدة في هذا الشأن .
 - د - النظر في إمكان اتخاذ اجراءات مع الشركات أو الدول صاحبات الناقلات المهربة .

توصية رقم (٨)
توصي اللجنة باتخاذ سياسة بترولية عامة للدول العربية وذلك :

- ١ - بإنشاء مكتب دائم بالإمانة العامة باسم « مكتب البترول » تكون مهمته تحقيق الاحصائيات ومكافحة التهريب وتسهيل تموين الدول العربية الاعضاء بالبترول . وتنظيم احصائيات عن إنتاج البترول في الدول العربية وعن شركات الامتياز ومقدار المستهلك من البترول في كل بلد عربي .
- ٢ - وإلى أن يتم إنشاء ذلك المكتب توصي اللجنة بتبادل احصائيات البترول وتبادل المعلومات بين الدول العربية .
- ٣ - إنشاء معامل تكرر جديدة أو توسيع للمعامل الحالية وإنشاء شركات عربية قوية لتوزيع البترول كل ذلك لتوفير حاجة جميع البلاد العربية من المنتجات البترولية .
- ٤ - دراسة اتفاقيات البترول وعقد الامتياز المبرمة بين الدول الاعضاء وبين شركات البترول .

1958-1960

65

British Residency,
BAHRAIN.

June 17, 1958.

(15304)

It was the (Security Committee) which met in May
CONFIDENTIAL

I enclose a copy of a paper prepared by Aramco summarizing reports published by the Arab League on the preparations for the First Arab Oil Conference which was held in May in Cairo.

2. The paper gives a good idea of the subjects with which the Petroleum Committee of the Arab League is concerned itself and which it will probably discuss further at its meeting in Cairo in September.

3. I am copying this letter and enclosure to Gault at Bahrain, to Bohain at Kuwait and to Adams in Eastern Department, of the Foreign Office.

(A.T.Lumb)

J.B.R. Hanson, Esq., M.A.,
Political Agent,
M.H. Political Agency,
DOHA.

CONFIDENTIAL

2. Organizations interested in petroleum affairs such as (labour) unions, companies, and (oil) associations.
3. Specialized individuals and persons interested in petroleum affairs.

Active members will pay the following registration fees for the Oil Conference: General organizations will pay LK 10; private organizations will pay LK 5; and private individuals will pay LK 2. (Arab League Bulletin, 26 March 1958).

6. Functions of the Conference

It has been decided that the functions of the First Arab Oil Conference be distributed among several committees. Each committee will discuss one of the following subjects:

1. Modern means adopted in:
 - (a) Oil discovery and exploration operations.
 - (b) Operations of drilling, transportation, and refining and the petroleum products industry.
2. Economics of the oil industry:
 - (a) General figures on production and consumption of crude oil and its by-products, and proven and potential reserves.
 - (b) Number of workers employed in the oil industry, rates of pay, and their total salaries; social, educational and cultural services (for workers).
 - (c) Geographical and natural factors affecting oil industry activities, in connection with location, conditions of work, difficulties, etc.
 - (d) Capital investment: percentage cost of discovery and exploration projects, and (allocations) for future operations.
 - (e) The influence of the oil industry on the Arab economy in general.
 - (f) Effect of cooperation among the Arab countries in connection with oil production, exploration, and marketing.
3. Oil Legislation:
 - (a) Legislation regulating discovery, exploration, and industrialization operations, and necessary legal conditions for industrial installations.
 - (b) Legislation regulating working conditions in the oil fields and industrial installations, (working hours, vacations, wages, social services, medical care, etc.).
 - (c) Legislation regulating relations between the government and the discoverer or inventor (in connection with the issuing of licenses for discovery, exploration, and investment contracts, the period of concessions, financial obligations such as taxes and fees, surface rights to the owner, and the rights of the discoverer etc.).

11.

GOVERNMENT RELATIONS DEPARTMENT
ARABIAN RESEARCH DIVISION
Dhahran, Saudi Arabia
16 May, 1958

ARAB LEAGUE REPORTS PREPARATION FOR
THE FIRST ARAB OIL CONFERENCE IN
CAIRO

1. General Administrative Committee of the Conference

Arab League Secretary General 'Abd al-Khaliq Hassunarah approved the formation of a General Administrative Committee which will organise the First Arab Oil Conference and Oil Exhibition in accordance with suggestions made by the General Preparatory Committee of the Conference. The Administrative Committee is formed as follows:-

Muhammad Salman, Secretary General of the Conference and the Exhibition;

Dr. Mahmud Abu Zaid, Deputy Secretary General;

Faruq al-Baqari, Assistant Secretary General (for Conference Affairs)

Wafiq 'Abd al-Rahman, Assistant Secretary General (for Exhibition Affairs);

Hanan al-Lamghuri, Secretary to the Executive Committee of the Conference and the Exhibition - (Arab League Bulletin, 26 February 1958).

2. Steering Committee Meets

The Steering Committee for the First Arab Oil Conference and the Oil Exhibition met under the chairmanship of Muhammad Salman, Director of the Permanent Petroleum Bureau of the Arab League and Secretary General of the Oil Conference and Exhibition. The Conference and Exhibition will be held on 1 November 1958. The Committee asked Dr. 'Abd al-Jalil Fayid to prepare a sketch-map of the Exhibition. The Steering Committee also discussed the subject of forming other committees for the Conference - (Arab League Bulletin, 12 March 1958)

3. General Administrative Committee Meets

The General Administrative Committee for the First Arab Oil Conference and the Oil Exhibition met on 16 March 1958 under the chairmanship of Muhammad Salman and decided to form three sub-committees for reception, publications, and secretarial work. - (Arab League Bulletin, 19 March 1958.)

4. Iraqi Oil Mission to Visit Saudi Arabia

The Saudi Arabian Government approved the programme prepared by the Permanent Petroleum Bureau (of the Arab League) for the visit of persons working in Arab petroleum affairs. It informed the Secretariat General of the Arab League that it welcomes the arrival (in Saudi Arabia) of the Iraqi mission composed of Ihsan Rif'at, Director General of Petroleum Affairs, and Ibrahim Jaral al-Afari, Director of Petroleum in the Directorate General of Petroleum Affairs. The Saudi Government has prepared a special programme for the Iraqi delegation's visit to oil installations in Saudi Arabia. - (Arab League Bulletin, 19 March 1958).

5. Participation in the Oil Conference

It has been decided to accept as active members in the Arab Oil Conference the following:

1. Organisations and general institutions interested in petroleum affairs.

/2.

1958-1960

69

CONFIDENTIAL

Arab League Petroleum Congress and Exhibition

The Congress starts on November 1 and will last about three weeks; the Exhibition might go on longer. It is organized by the Secretary-General of the Arab League. The Secretary-General of the Congress is Mohamed Salim, who is the Director of the Permanent Petroleum Bureau of the Arab League.

Participants

1. Iraq, Kuwait, Egypt, Saudi Arabia and Bahrain of the Arab States are attending. Venezuela is the only other participant. Iran was the only other State invited but refused to attend because of the invitation issued to Bahrain and also because the published agenda refers to the "Arabian Gulf" (see UES 1173/5).
2. Shell and B.P. are not participating directly in the Exhibition, but the Kuwait Oil Company and the Iraq Petroleum Company are. ARAMCO are putting on a show costing \$200,000.
3. The Congress will discuss various technical papers read by the participants. Details of the subjects are given in UES 1173/1.
4. The Secretary-General has said that the purpose of the Congress is not political (see UES 1173/6).

83-16

(S. B. - Confidential)

September 12, 1958

I have just received a letter from the Secretary-General of the Arab League, Mohamed Salim, regarding the Arab Oil Conference and Exhibition. The letter is confidential and should be handled accordingly.

CONFIDENTIAL

J.R. 1/9.

68

The Arab League

-3-

4. The policy of the government concerned:

- (a) Private capital and (government) participation in industry.
- (b) The advantages granted (by the government) to discoverers, explorers and inventors such as granting aids, exemption from (customs) duties, loans, etc.
- (c) Foreign capital and foreign experts. (Arab League Bulletin, 9 April 1958).

7. Meeting of the Steering Committee of the Conference

The Steering Committee of the First Arab Oil Conference and the Oil Exhibition met on 28 April 1958 and discussed the formation of sub-committees for the Conference and the Exhibition and it decided in principle to form committees for public relations, documents, publications, and administrative affairs. - (Arab League Bulletin, 30 April 1958).

8. Steering Committee Disposes Oil Conference Literature

The Steering Committee of the First Arab Oil Conference and Exhibition met (in Cairo) on 4 May 1958, and discussed the question of printing the documents and research papers which will be submitted during the Conference, to make this material available in book form. The Steering Committee also decided to broadcast a special programme from a local broadcasting station which is to be set up during the three-week Oil Exhibition. - (Arab League Bulletin - 7 May 1958).

Prepared by: SARAB

Distribution: "C"

CURRENT AFFAIRS

1958-1960

71

Filing
Sequence

Copy

Mr. de Candole
11/032.22
Year Ref.
Arab League Petroleum Conference and Exhibition
Date
1-Manning Director
2. Assistant Managing Director.
29th August, 1958.

Subject
At my recent meeting with Mr. Mohammed Salman the following points were discussed:-

Purpose of the Conference

Mr. Salman was most emphatic that it had no connection with politics. The idea was partly to educate the public about the oil industry and partly to bring together people concerned in the oil industry. It has, therefore, a technological and public relations motif.

He said that they expected people from all over the world, including British and American, and said that he especially hoped I would be able to come, and said Director of Finance, Assistant Director and their staff would attend from Kuwait.

Location of E.O.C. Exhibit

The upper floor of the Orient Palace had been allotted to Kuwait. Iraq would have the ground floor. I told him that our designer's representative was at present in Cairo and he sent a telegram to his representative instructing him to extend all facilities.

The Conference

Mr. Salman requested us to send Arabic copies of the three papers being presented by K.O.C. staff as these had not been received in Cairo.

I have sent a cable to Mr. Rodon asking him to send them as soon as possible.

Mr. Salman confirmed that papers could be read in English (or Arabic or French) but printed translations would be available for those who did not understand the language of composition.

/other points

70

The Arab League

CONFIDENTIAL
Minutes

Arab League Petroleum Conference

Mr. de Candole of the Kuwait Oil Company came to see me last night following his meeting with Mohammed Salman in the morning. He left me an attached copy of a minute with me (or which the second page is the most interesting) and added that the Congress itself was starting on November 1 and would last for three weeks though the exhibition might go on longer. The former Iraqi regime had refused to participate but the present regime had agreed and instructed the I.P.C. to put on a big show. They are in fact taking 1,000 square metres while the K.O.C. are taking only 500. Participants in the exhibition apart from Kuwait and Iraq would be Egypt and Saudi Arabia.

(D. H. H. Hines)
August 30, 1958.

E.O.C. Department

Copies to:-

Eastern Department
P.O. 5. 14.

Mr. Rodon
Mr. Wright

CONFIDENTIAL

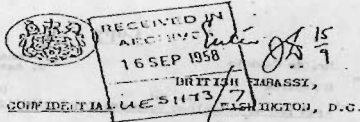
1958-1960

73

(1530/19/16/58)

AIR DAG

CONFIDENTIAL



September 20, 1958.

Dear General.

John Shaw, the Officer in Charge of Economic Affairs in the Office of Near Eastern Affairs in the State Department, asked me yesterday whether we had any information about the forthcoming Arab League Petroleum Conference. He said that he had heard that the date of the Conference had been postponed from December to January at the request of the Iraqi Government. The American oil companies were showing interest in the Conference and apprehension about what might come out of it. He was telling them they should take it seriously, but at present he had very little more that he could say to them.

I am sending copies of this letter to the Chancery, Baghdad, the Residency, Bahrain and the Political Agency, Kuwait.

Yours ever,
W. Morris

(W. Morris)

D. R. Collier, Esq.,
Economic Relations Department,
Foreign Office,
London, S.W.1.

CONFIDENTIAL

72

The Arab League

- 2 -

Other points

Mr. Salmaan said that the system of the production and marketing of petrol by major oil companies was firmly established and working successfully. He does not anticipate such change in the direction of nationalisation but thinks that host governments will tend to seek larger share of the profits.

Regarding relations with H.E. he very much hopes that the British will try and re-establish relations with Egypt as he deplores the present breach. He sees no opposition in Egypt to economic, cultural and commercial cooperation with the West but thinks that it is up to the latter to make the first move.

Regarding Kuwait he said the Ruler's regime is stable and beneficent and he does not anticipate any revolution there. It would not be feasible for Kuwait to unite with U.A.R. but he thinks the Arab countries will tend to unify their defence and security arrangements.

Mr. Salmaan said he will try to come to London on a short visit next week. I suggest he be our guest.

Mr. S. said his nephew is coming to U.K. to study medicine & asked me to look after him. I will arrange this with Edinburgh Univ.

September 18, 1958.

(UFG 1173/7)

Thank you for your letter 1530/19/16/58 of September 10 addressed to Collard (who has gone to Copenhagen) about the Arab League Petroleum Congress.

2. The Congress will last about a fortnight but the associated Exhibition might go on longer. Having already been postponed twice it was fixed some time ago for November 1 - 15. It now seems certain that it will be postponed once again, but when it will remain to be seen. We have heard dates ranging from December to next March.

3. The Secretary-General of the Congress and Exhibition is Mohamed Salim, the Director of the Permanent Petroleum Bureau of the Arab League. He himself has emphatically stated (to a British member of the Kuwait Oil Company) that the Congress would have no connexion with politics. The purpose of the Congress was partly to educate the public about the oil industry and partly to bring together people with an interest in the industry.

4. As far as we know the Governments of Iraq, Kuwait, Egypt, Saudi Arabia, Bahrain, Iran and Venezuela were invited to send representatives. All have accepted with the possible exception of Iran. We heard at first that Iran had refused because of the invitation to Bahrain and because the published literature of the Congress refers to the "Arabian Gulf". But it now seems that she might be represented after all.

5. No British oil company as such has been directly invited to participate but the Kuwait Oil Company and the Iraq Petroleum Company are taking part in the Exhibition at the request of the Ruler and the Iraq Government respectively. The latter, but not the Kuwaitis, will also be putting on an exhibit of their own. Aramco are putting on a show costing \$ 300,000. Members of the Kuwait Oil Company and the Iraq Petroleum Company (and I believe also Aramco) are preparing to send papers to the Congress on purely technical subjects. The Kuwait Oil Company may also send one or two general observers from their British staff. Iraq Petroleum Company thinking at the moment is to send only Arabs for this purpose.

6. I enclose a copy of a paper, prepared by Aramco, which was sent to us by the Residency at Bahrain. It summarizes preparations being made for the Congress and Exhibition including (in paragraph 6) the topics to be discussed. The latter would offer a number of openings for political comments, whatever Salim might say or hope.

7. I am sending copies of this letter to the Residency at Bahrain, Kuwait, Tehran, the Political Office with the Middle East Force and Caracas.

(J.T. Fearney)

W. Morris, Sec.,
Washington.

CONFIDENTIAL

1958-1960

75

(15304)

CONFIDENTIAL

British Residency, U.S. 1173

BAHRAIN

October 6, 1958

Dear Fearnley,

UES 1173/75

Please refer to your letter of September 18 to Morris about the forthcoming Arab League Petroleum Conference.

2. The American Consulate-General at Dhahran have let us have a copy of their despatch of August 27 to the State Department about ARAMCO's participation in the conference. The gist of the despatch is that ARAMCO originally intended to restrict its participation in the conference to building an official exhibit for the Saudi Arabian Government. However, pressure by Tariki, the Saudi Director General of Petroleum and Mineral Affairs, following an appeal by Mohammed Salman, Director General of the Conference, who was "infuriated" by ARAMCO's original small-scale plans, caused the company to appropriate \$150,000 to cover the cost of a more active participation in the Conference and in the attendant exhibition. (The American Consular Officer who gave us a copy of the Bahrain despatch added that ARAMCO's hand had also been forced because IPC, after first refusing to participate, had been compelled by the new Iraqi Government to change their minds.)

3. Opinion in ARAMCO is divided on the value of participation in the Conference. The Company entered only because of pressure from Tariki and then only after making quite certain that their participation as a company would meet with the approval of Prince Faisal, who is said to have not been particularly interested in the Conference. There is some worry in ARAMCO about troubles company delegates may have with those members of the conference staff who may be anti-Western or anti-Saudi. A Mahmoud Abu Zaid, Adviser on Petroleum Affairs to the Arab League and now full-time assistant to Mahmoud Salman in preparing for the Conference, is referred to as "most difficult". He has a withered arm, an American wife and a lot of complexes, though he may be mellowing with age. The Company is also concerned about the political flavour of some of the items on the agenda. Its officials will refrain from entering any formal or public political discussions. They hope, however, that they will be able to define ARAMCO's policy and objections in private, informal conversations.

4. The Bahrain Government decided earlier this year not to participate in the Conference and so informed the organisers. We have not heard of any pressure being put on the Bahrain Government to make it change its mind. Duncan of Doha has not heard that the Qatar Government are going to take part; they did not send a representative to the meeting of the Petroleum Committee of the Arab League which was to have been held in Cairo last month.

/5

J.T. Fearnley, Esq.,
Economic Relations Department,
FOREIGN OFFICE, S.W.1. CONFIDENTIAL

1958-1960

77

Parliamentary Question

Mr. Harold Davies: To ask the Secretary of State for Foreign Affairs, what British dependencies will be officially represented at the first Arab Petroleum Congress, Cairo, from 16th to 20th April 1959.

15-11-58

Draft Reply and Supplementaries, which have been cleared with Arabian Department, submitted.

2. With reference to the first Supplementary a telegram has been sent to Doha asking for confirmation of the press reports that Qatar will be represented. If Doha replies before the Question is answered, the Supplementary can be amended as necessary.

3. Mr. Davies has put a Question down for answer by the President of the Board of Trade today about British oil companies exhibiting at the Petroleum Exhibition connected with the Congress. The oil companies mentioned in the third Supplementary (and Aramco) will be exhibiting and, if Qatar is officially represented, Qatar Petroleum Company (a subsidiary of the Iraq Petroleum Company) may also presumably take part in the Exhibition of the Congress.

J. T. Pearnley
(J. T. Pearnley)
December 11, 1958

Approved by Legal Adviser

ARAB PETROLEUM CONGRESS,
CAIRO

5. Mr. Harold Davies asked the Secretary of State for Foreign Affairs what British dependencies will be officially represented at the first Arab Petroleum Congress, Cairo, from 16th to 20th April, 1959.

Mr. Profumo: None, Sir. So far as the Shaikhdoms in the Persian Gulf are concerned, I understand that Kuwait will be represented.

Mr. Davies: Will the hon. Gentleman try to make available to hon. Members in the Library as much information as possible about this very important Arab Petroleum Congress so that we can follow it by Question and Answer, if need be?

Mr. Profumo: I shall have to see whether there is any more information than I have given the hon. Member.

Mr. Davies: Obviously there is.

المقيمة البريطانية

البحرين

١٧ يونيو ١٩٥٨

١٥٣٠٤

مصري

مرفق نسخة من ورقة أعدها أرامكو تلخص فيها التقارير التي نشرتها الجامعة العربية عن الاستعدادات لأول مؤتمر نفط عربي والذي عقد في شهر مايو ١٩٥٨ في القاهرة.

٢- والورقة تحظى فكرة جيدة عن الموضوعات التي تهتم بها لجنة البترول بالجامعة العربية والتي من المحتمل أنها سوف تبحثها أكثر في اجتماعها بالقاهرة في سبتمبر.

لامب

إلى نكتان الوكيل السياسي بالوكالة السياسية لصلحية الجلالة بالدوحة

إدارة العلاقات الحكومية

قسم الأبحاث العربية

الظهران - المملكة العربية السعودية

١٨ مايو ١٩٥٨

تقارير الجامعة العربية عن الاستعداد لأول مؤتمر نفط عربي بالقاهرة

١- اللجنة الإدارية العامة للمؤتمر

وقد وافق على تشكيلها الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة وهسي التي سوف تتنظم أول مؤتمر نفط عربي وعرض نفط طرعا لاقتراح اللجنة التحضيرية العامة للمؤتمر وتكون اللجنة الإدارية على النحو التالي:

سكرتير عام للمؤتمر والمعرض

محمد محمد سلمان

نائب السكرتير العام

د/ محمود أبو زيد

مساعد السكرتير العام لشئون المعرض

فاروق البقري

سكرتير اللجنة التنفيذية للمؤتمر والمعرض

حسن المنهوري

(مجلة الجامعة العربية في ٢٦ فبراير ١٩٥٨)

وإلى جانب ذلك كانت هناك لجنة التوجيه واللجنة الإدارية العامة وقد وافقت حكومة المملكة العربية السعودية على البرنامج الذي أعده المكتب الدائم للنفط للتابع للجامعة العربية من أجل زيارة أفراد يعملون بشئون النفط العربي وقد أبلغت الحكومة العربية السعودية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أنها ترحب بالوصول إلى السعودية للبعثة العراقية التي تتكون من إحصان رفعت المدير العام لشئون النفط وإبراهيم جمال العبوسى مدير النفط وقد أعدت الحكومة السعودية برنامجا خاصا لزيارة الوفد العراقي لمؤسسات النفط في المملكة العربية السعودية (مجلة الجامعة العربية في ١٩ مارس ١٩٥٨).

٥- المشاركة في مؤتمر النفط

وقد تقرر قبول كأعضاء فاعلين في مؤتمر البترول العربي على النحو التالي:

١- للمنظمات والمؤسسات العامة المهمة بشئون النفط.

٢- للمنظمات المهمة بشئون النفط مثل اتحادات العمال والشركات وجمعيات النفط.

٣- أفراد ولشخص متخصصون ومهتمون بشئون النفط

(مجلة الجامعة العربية ٢٦ مارس ١٩٥٨).

٦- مهام المؤتمر

لقد تقرر توزيع مهام المؤتمر العربي الأول للنفط بين عدة لجان وهذه اللجان سوف تبحث واحدا من الموضوعات التالية:

١- الوسائل الحديثة التي تتبع في عمليات الكشف عن البترول واستغلاله وعمليات الحفر والنقل والتصفية وصناعة منتجات البترول.

٢- اقتصاديات صناعة البترول من حيث:

-الأرقام العامة عن الإنتاج والاستهلاك للبترول الخام ومنتجاته والاحتياطي.

-عدد العمال الذين يعملون في صناعة البترول ولجوهرهم والخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية للمال.

-العوامل الطبيعية والجغرافية التي تؤثر على نشاط صناعة البترول فيما يخص بموقعها وشروط العمل والصعوبات... إلخ

-استثمار رأس المال.

-تأثير صناعة النفط على الاقتصاد العربي بوجه عام.

-أثر التعاون بين الأقطار العربية فيما يخص إنتاج البترول واستغلاله وتسويقه.

٧- تشريعات البترول:

-التشريع المنظم لعمليات البحث واستغلال وتصنيع البترول والشروط القانونية للصناعة.

-الضرورة للمنشآت الصناعية.

-التشريع المنظم لشروط العمل في حقول البترول والمنشآت الصناعية مثل ساعات العمل والأجور والخدمات الاجتماعية والعناية الصحية... إلخ.

-التشريع المنظم للعلاقات بين الحكومة ومكتشف أو مستغلي البترول.

٨- سياسة الحكومة المعنية:

-رأس المال الخاص ومشاركة الحكومة في الصناعة.

-المزايا الممنوحة من الحكومة للمكتشفين والمستغلين والمستثمرين مثل منح

المعونات والإعفاء من الرسوم الجمركية والقروض... إلخ.

-رأس المال الأجنبي والأجراء الأجانب (مجلة جامعة الدول العربية

في ٩ أبريل ١٩٥٨).

سري

مؤتمر ومعرض النفط للجامعة العربية

سيبدأ المؤتمر يوم أول نوفمبر وسوف يستمر لنحو ثلاثة أسابيع وقد يستمر المعرض أكثر من ذلك وقد نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمين العام للمؤتمر هو محمد سلمان الذي يشغل وظيفة مدير المكتب الدائم للنفط بالجامعة العربية.

المشاركون:

العراق - الكويت - مصر - العربية السعودية - البحرين من الدول العربية، وفنزويلا هي الدولة الأخرى المشاركة، أما إيران فقد كانت الدولة الأخرى الوحيدة التي دعيت ولكنها رفضت الحضور بسبب الدعوة الموجهة للبحرين وكذلك بسبب نص جدول الأعمال المنشور على اسم الخليج العربي بدلا من الخليج الفارسي.

ويشارك أيضا في المعرض شركة بترول الكويت وشركة بترول العراق وكذلك أراسكو.

وقد قال الأمين العام للمؤتمر أن هدف المؤتمر ليس سياسيا.

تحريرا في ١٢ سبتمبر ١٩٥٨.

سري

مذكرات

مؤتمر البترول التابع للجامعة العربية

جاء لمقابلتي الليلة الماضية مستر ديكانول من شركة الكويت وذلك عقب لقائه مع محمد سلمان في لاهاي وقد ترك معي النسخة المرفقة والتي تعتبر الصفحة الثانية منها الأكثر أهمية وأضاف أن المؤتمر نفسه سيبدأ في أول نوفمبر وسوف يستمر لمدة ثلاثة أسابيع رغم أن المعرض قد يستمر مدة أطول، وكان النظام العراقي السابق (أي قبل ثورة يوليو ١٩٥٨) قد رفض الاشتراك ولكن للنظام الحالي (بعد الثورة) قد وافق وأصدر تعليماته إلى شركة بترول العراق من أجل إقامة معرض كبير.

وقد حصلوا في الحقيقة على مساحة ١٩٠٠ متر مربع بينما شركة بترول الكويت حصلت فقط على ٢٠٠ متر مربع والمشترون في المعرض بالإضافة إلى الكويت والعراق ستكون مصر والعربية السعودية.

ريتشمز

٣٠ أغسطس ١٩٥٨

ملخص لما ورد في المذكرة التي تركها سلمان وأرسلها ديكاندول إلى حكومته من مستر ديكاندول بشأن مؤتمر ومعرض البترول التابع للجامعة العربية. في لقائي الأخير مع مستر محمد سلمان نوقشت النقاط التالية:

هدف المؤتمر:

أكد مستر محمد سلمان بشدة بأن المؤتمر ليس له علاقة بالسياسة وأن الفكرة كانت تعريف الرأي العام بشأن صناعة النفط من ناحية وجمع الأشخاص المهتمين بصناعة النفط معاً من ناحية أخرى ولذلك فإن المؤتمر له دافع تكنولوجي ودافع علاقات عامة وقال محمد سلمان أنهم يتوقعون حضور أفراد من كل أنحاء العالم بما في ذلك بريطانيين وأمريكيين وقال أنه يأمل على وجه الخصوص في أننى أستطيع الحضور وقال أن مدير المالية ومساعد المدير وبدر ملا سوف يحضرون من الكويت.

وقال سلمان أن نظام إنتاج وتسويق البترول بواسطة شركات بترول كبرى كان مستقراً ويعمل بنجاح ولا يتوقع كثيراً من التغيير في اتجاه التأميم ولكنه يعتقد أن الحكومات المضيفة (يقصد الحكومات التي بها بترول وتعمل بها شركات بترول) سوف تميل من أجل الحصول على نصيب أكبر من العائد.

وبشأن العلاقات مع الشرق الأوسط قال أنه يأمل كثيراً أن البريطانيين سوف يحاولون إعادة إقامة علاقات مع مصر حيث أنه يكره ويشجب القطيعة الحالية وقال سلمان أنه لم يلمس معارضة في مصر للتعاون الاقتصادي والثقافي والتجاري مع الغرب ولكنه يعتقد بأنه يرجع للغرب أن يقدم على الخطوة الأولى وبشأن الكويت أضاف سلمان أن نظام الحاكم مستقر وخير ولا يتوقع أى ثورة هناك وقد لا يكون من الممكن للكويت أن تتحد مع الجمهورية العربية المتحدة ولكنه يعتقد أن الأقطار العربية سوف تميل لترتيبات دفاعها وأمنها وقال سلمان أنه سيحاول الحضور إلى لندن في زيارة قصيرة في الأسبوع التالي واقترح أن يكون ضيفنا وقال محمد سلمان أن ابن أخيه سيحضر إلى المملكة المتحدة لدراسة الطب وطلب منى القيام برعايته وسوف ترتب ذلك مع جامعة أدنبرة.

سري

المقرية البريطانية

البحرين

٦ أكتوبر ١٩٥٨

١٥٣٠٤

عزيز قيرلي إدارة العلاقات الاقتصادية - وزارة الخارجية - لندن

أرجو إحالة خطبكم في ١٨ سبتمبر إلى مورييس حول مؤتمر النفط القادم التابع للجامعة العربية.

٢- لقد اتاحت لنا القنصلية الأمريكية العامة بالطهران حصولنا على نسخة من رسالتهم بتاريخ ٢٧ أغسطس إلى وزارة الخارجية الأمريكية بشأن اشتراك أرامكو في المؤتمر ومضمون الرسالة أن أرامكو كانت تتوي في الأصل قصر مشاركتها من جانب الطريق المدير العام السعودي لشئون النفط والمعادن عقب طلب من محمد سلمان المدير العام للمؤتمر والذي استشارت عضيا من خطب أرامكو الأصلية صغيرة المدى مما جعل الشركة تخصص ١٥٠ ألف دولار لخطبة مصاريف اشتراك أكثر فعالية في المؤتمر وفي السعروض (وقد أبغضا المؤلف القنصلي الأمريكي الذي أعطانا هذه النسخة من رسالة الطهران أضاف أن يد أرامكو قد أرغمت بسبب شركة بترول العراق بعد رفضها الأول للاشتراك كانت قد اضطلعت من جانب الحكومة العراقية الجديدة لتغيير رأيها).

٣- والرأي منقسم في أرامكو حول قيمة الاشتراك في المؤتمر وقد اشتركت الشركة فقط بسبب ضغط من الطريق وعندئذ فقط وبعد القيام بالتأكد تماما من أن اشتراكهم كشركة سوف يحظى بموافقة الأمير فيصل (الذي كان وليا للمهد في ذلك الوقت) الذي قيل أنه لم يكن له اهتمام خاص بالمؤتمر وهناك بعض الانزعاج في أرامكو بشأن المتاعب التي قد يلقاها من مندوبو أو مندوبو الشركة مع بعض الأعضاء المسؤولين في المؤتمر الذين قد يكونون معادين للغرب أو معادين لتسعودية فحمود أبو زيد مستشار شئون النفط بالجامعة للعربية والان مساعد دائم لمحمد سلمان في المؤتمر يشار إليه على أنه "صعب للغاية" قلته ذراع معاق وزوجة أمريكية وعدد من العقد رغم أنه قد يكون لين للمريكة لكن السن كما أن الشركة قلقة بشأن الطابع السياسي لبعض الفقرات الواردة في جدول الأعمال وسوف يتمتع مندوبو الشركة عن الدخول في أية مناقشات سياسية رسمية أو عامة ولكنهم يأملون في أنهم سوف يستطيعون تحديد سياسة أرامكو واعتراضاتها في محادثات شخصية وغير رسمية.

٤- وقد قررت حكومة البحرين منذ وقت مبكر من هذا العام عدم الاشتراك في المؤتمر والبلغت بذلك الممثلين، ولم تسمع عن أي ضغط مورس على حكومة البحرين لاجعلها تغير رأيها، ولم يسمع ذلك في الدوحة أن حكومة قطر سوف تشارك فهم لم يرسلوا ممثلا إلى اجتماع لجنة البترول التابعة للجامعة العربية والذي كان مقررا عقده في القاهرة في الشهر الماضي.

٥- وأرسل نسخة من هذا الخطاب إلى جولي في البحرين ومورييس في واشنطن ورايلي في الكويت وديكان في الدوحة وهاتر في بغداد.

توقيع

Lamb لامب